

السيد الرئيس،

إلى اسمحتي لي، بغيت ندير واحد نقطة نظام لأنه احنا نتحتفلو احنا في يوم من بعد الاحتفاء باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، وتتعرفو بأن هاذ السنة منخرطة في واحد الحملة الأمم المتحدة وكذلك منظمة العمل الدولية من أجل أنه يكون التوقيع على الاتفاقية 190 والتوصية 206 التابعة إلى اليوم لهاذ (la convention).

واحنا بغينا من هاذ المنبر لأنه كنا باغيين باش نتوجهو للسيد وزير حقوق الإنسان بواحد السؤال في الموضوع..

إلى اسمحتي لي أنا غير بغيت باسم كل النساء المغربيات وباسم أخواتي النقابيات، سواء في الاتحاد المغربي للشغل أو في كل النقابات، أنا كطالبو باش الحكومة المغربية تصدق على الاتفاقية 190 اللي تتهم العنف المنبي على النوع في أماكن الشغل وهو العنف ضد النساء والرجال.

السيد رئيس الجلسة:

نستهل جدول الأعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول، الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والبيئة حول معايير احتساب تسعيرات فواتير الماء والكهرباء، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الحامي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمت،

السيد الوزير المحترم،

يشتكى المواطنون من زيادة غير مفهومة في فاتورة الماء والكهرباء، مما يخلق ضبابية لدى المواطنين حول المعايير التي يتم اعتمادها لاحتساب تسعيرة فواتير الماء والكهرباء والتطهير.

وفي هذا الإطار نسألكم السيد الوزير، كيف تتم هذه العملية؟ وما هي الضمانات التي من شأنها حماية المستهلك من التلاعب من هذه الفواتير؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، بغينا نأكد لكم أنه ليس هناك تلاعبات وليس هناك زيادة في الفواتير إلا إذا كان زيادة في الاستهلاك، ولكن نبغي نعطيوكم واحد الرقم

## محضر الجلسة رقم 250

التاريخ: الثلاثاء 28 ربيع الأول 1441هـ (26 نوفمبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصوري، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصوري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارات المحترمت،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين إلى غاية يومه الثلاثاء 26 نوفمبر 2019 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أستهل..

نعم.. في إطار البرنامج؟

المستشارة السيدة ثريا الحرش:

احنا الهدف ديالنا هو ندافعو على المواطن، وأنتينا عارف المواطن الآن تيعيش واحد المجموعة ديال المشاكل، القدرة الشرائية ديالو ارتفعت، وعلى أساس هاذ الناس هاذو فعلا تنهض معك عندنا مشاكل في المدينة، مثال المدينة ديال طنجة، وفي العلم ديالكم كانت واحد الوقت كانو خرجو واحد فئة الناس في الشارع وكانت واحد الالتزامات، هود رئيس الحكومة ووزير الداخلية واتفقو على أساس غيديرو العدادات المشتركة وغيديرو واحد المجموعة الإجراءات، والجماعة كانت غادي تلتزم وغادي تأدي بعض الرسوم على هاذيك العداد المشترك، هاذ العدادات المشتركة ما تدارتشي، وواحد المجموعة الحواج اللي كانت التزمت بها الحكومة سابقا، آنذاك كان وزير الداخلية ورئيس الحكومة في المدينة ديال طنجة، وكانو التزمو مع الساكنة على أساس غادي يجلو هاذ الإشكاليات.

كاين فعلا السيد الوزير المحترم، الناس راه تتعاني من المشكل، أنا قلت ماشي فيها المزايدات، المواطن تخلص 400 درهم 500 درهم، كاين المواطن مقهور الآن مع الشركة ديال التدبير المفوض، احنا ما تنكروشي الشركة ما دارتشي خدمتها، الشركة مشكورة دارت خدمتها، كاين بعض الحواج غير إعادة الهيكلة ديال الأحياء في المدينة ديال طنجة، لو ما كانتشي الشركة المفوض لها قامت بهذا إعادة الهيكلة ديال الأحياء ما كاينشي اللي غادي يديره، ولكن عندنا إشكال في الغلاء ديال الفاتورة ديال الماء والضوء، خاصنا نشوفو الحل.

بالنسبة للعدادات، السيد الوزير المحترم، كانت الشركة تتجيبهم تطلعو لواحد (bureau d'études) في (Casa)، اليوم الشركة هي اللي تتجيبهم راسها، المواطن بدلوا له غير العداد جابو لو واحد العداد جديد، تزداد لو 1000 درهم، عندي حجج وعندي دلائل، خاص المراقبة، المكتب الوطني هو اللي يجيب العدادات، هو اللي يبيع العدادات للشركة اللي تتقوم بالتدبير المفوض، فيها حكم وفيها خصم، تتجيب هي الموان هي بالطريقة اللي بغات وتعطيهم للمواطن، تيدور الكونتور بواحد السرعة خيالية، وشكون اللي غيحاسب هاذ الشركة؟ عدد الكيلووات أشنو عملو لنا الحساب، عدد الكيلووات اللي تنشري من عند المكتب الوطني وشحال هي تتبيع؟ نشوفو نراقبو هاذ الشركة، احنا ماشي تنقولو لا كذا ولا كذا، نراقبو الدور ديالنا المراقبة نراقبو هاذ الشركة، ما فيها عيب. وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:**

شكرا السيد المستشار.

أنا ما يمكنش، لأنك أنت تمثل المواطن ما يمكنش ليا نكذبك، ولكن

احنا إلى خذينا المكتب الوطني للكهرباء للسؤال عليه، عندو 6.2 مليون ديال المشتركين، 6.2. هاذ السنة 85% منهم لحد السنة درنا عملية الإحصاء والجرد كلهم تيطيحو في الشطر الأول أقل من 150 كيلووات، تيطيحو في الشطر الأول، بمعنى تيبقاو دائما في التعرفة الاجتماعية اللي هي مدعومة اللي ما فيهاش اللي ما كانتش تمت سابقا أثناء الإصلاح ديال الوضعية وديال التعرفة السابقة اللي كانت تدارت في 2014، تيبقاو في التعرفة الاجتماعية، ملي تيطلعو فوق هاذ التعرفة هاذ آنذاك تندخلو في واحد التعرفة اللي هي مناسبة للاستهلاك، طبعنا هاذي تتكون فيها... ولكن نتقول لك 85% إلى حد الساعة كلهم ما تيسهلوكوش.

طبعنا أشنو تدير المكتب في العالم القروي؟ لأسباب كثيرة ويمكن لي تذاكر أشنو هي الإنجازات اللي غقومو بها، هو أنه نظرا لشساعة العالم القروي أنه تيمشيو ياخذو العداد تحسبوه عمليا كل شهرين، ولكن المواطن تخلص كل شهر، المواطن أش تدير؟ تخلص على حساب الشهر اللي فات وملي تتجيه الفاتورة ديال حساب كل شهرين تخلصو هاذك الشي اللي خدوا وتخلص الباقي، وتيحاولو ما أمكن أنه وخا يحسبو لو ديال شهرين ما يطلعش في الشطر الثاني يبقى دائما في الشطر الأول.

الشكايات اللي وردتنا السيد المستشار، أنا طلبت عدد الشكايات حوالي 2500 شكاية، لا تتجاوز 10% اللي عندها علاقة بالفاتورة، من هاذ 2500 تقريبا شكاية، الباقي أعمدة سقطت أو أشياء من هذا النوع، أنا تعطي هذا المعطى وراه سبق لي في اللجنة اللي كانت بمناسبة مناقشة الميزانية، راه دخلنا في بعض التفاصيل اللي أشارو إليها السادة المستشارين المحترمين، ومرة أخرى مستعدين إلى بغينا المزيد من التدقيق إما مهمة استطلاعية إما نجيو للجنة وندخلو في التفاصيل، إن شاء الله، وربما إلى كانت عيوب أو بعض الاختلالات يمكن لنا نعالجوها ما عندنا حتى مشكل.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشار السيد محمد الحماني:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، شكرا على التوضيح.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

الدور ديالنا احنا كمنتخبين هو الدفاع على المصلحة ديال المواطنين وعلى مصلحة ديال الدولة فوق كل اعتبار، بالنسبة لنا احنا تيعيشو هاذ المشاكل وتنهضو معك من صميم القلب ديالنا، ماشي تنعملو مزايدات سياسية أو باغيين نلعو بهذا الملف سياسيا أولا... ما باغينشي نديرو السياسة بهذا الملف ولا...

السيد الوزير على المعطيات المرتبطة بهذا الحقل هذا ديال تندرارة.  
السؤال الثاني عن طبيعة العقد، هاذ العقد اللي بموجه كيستافد  
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من الغاز ديال تندرارة  
وبالطبع الموقع ديال (ساوند إنرجي) هنا؟  
السؤال الثالث السيد الوزير، نعتبر بأن هاذ الغاز اللي هو يبيع من  
أرض مغربية ما هي الاستفاد ديال الاقتصاد الوطني منه؟  
شكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

هاذي مناسبة باغي نقول بأن هذا القطاع من أكثر القطاعات، هو  
قطاع معادن وخا فيه الهيدرو كاربور، من القطاعات اللي فيه مغامرات كبيرة  
جدا، ولذلك لا تقوى عليه الدول، فكين شركات متخصصة تستثمر  
إمكانات كبيرة جدا، ونعطيك مثال في 10 سنوات رغم أنه يلاه لقينا شوية  
20 مليار ديال درهم اللي استثمرت غير في التنقيب، 20 مليار ديال  
الدرهم في سنة واحدة 2018 مليار و800 مليون ديال درهم، تيتحتاج إلى  
إمكانات هائلة جدا.

طبعا لقينا شوية ديال الغاز كما تعلمون في الغرب اللي تيسعملوه في  
الصناعة، لقينا شوية الغاز فالصورة اللي كيتستعمل من طرف شركة  
الفوسفات، وكين هاذ الغاز اللي لقينا على مستوى تندرارة، نغطي 3 ولا 4  
ديال المؤشرات:

المؤشر الأول أنه غادي يمكن لينا باش نقصو من الاستيراد ديال الغاز  
اللي تنستهلكو في الكهرباء حوالي 30%، (déjà) هاذي التقديرات الأولية  
حسب مذكرة التفاهم، لأن ذاك الشيء اللي تنستوردوه 30% ما بنقاوش  
نستوردوها، كنجي تقريبا واحد 8 مليون ديال درهم ما بنقاوش  
نستوردوها، إذن غتولي واحد النوع من الاستقلالية على الأقل في  
30%، ثم على الأقل من ناحية العملة الصعبة لأن غنبقاو نخلصوها  
بالدرهم، ثم داخل البلد شركة داخل البلد غتخلص ضرائب غتشغل غتدير  
استثمارات، حجم الاستثمارات اللي دارتها (déjà) غير في التنقيب مليار  
و200 مليون ديال درهم والاستثمارات اللي غتدير باش تبقى تنبج 3.5  
مليار ديال درهم.

فإذن هذا واحد بداية تحول، احنا أملنا أن نكتشف أكثر، كين أمل  
كيتقوله بأنه كين مؤهلات أكثر مما تم الإعلان عنه، الاستغلال غيبدا في  
2021 إن شاء الله تمت مذكرة تفاهم، التفاصيل كنجي بعد مذكرة التفاهم.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

اللي يمكن ليا نأكد لك هو أنه غير مقبول أن شي شركة دير اللي بغات في  
المغرب نكونوا واضحين، عندنا قوانين، عندنا تعاقدات يجب أن تلتزم بها  
الشركات، غادي تحل الكونطرا رها واضحة، وتيمكن لكم على المستوى  
المحلي، وأنا أعرف أنكم منهم، تيمكن لكم تستدعيو باستمرار إما في المجلس  
الإداري للمجلس عضو فيه، بل فيه عدة أعضاء اللي كيمثلو المواطن وكيمثلو  
المنتخبين وكيمثلو السلطة، إما يمكن تستدعي إلى دورات ديال المجلس  
والدخول معهم في التفاصيل في هذا الموضوع، وتعطيهم بالحجج، يعني راه  
هاذ الشيء ما عندناش فيه إشكال طبيعة الحال من خلال التجربة هاذ  
الشي كمارسو، ملي كيكون ملاحظات كيمكن لينا نستدعيوه وما كيمكنش  
ليها تقول لا وما كيمكنش ليها تقبل أنه ما يميشيوش المنتخبين يشوفو هاذ  
المعطيات لأن كين تعاقد مبني على الشفافية ومبني على أمور.

الأمر الآخر هو فعلا التدبير المفوض يمكن لي نقول ليك عندنا جوج  
ديال الأنظمة أو قول 3 ديال الأنظمة، كين الوكالات اللي تتوزع على  
مستوى المدن وكين المكتب الوطني، الوقت ما كيمسحش، ولكن راه  
تنتمنى ما عندنا مشكل لا احنا ولا وزارة الداخلية يمكن لينا نجبو وندخلو  
معكم في التفاصيل، ولكن راه كين دور كبير ديال الجماعات المحلية  
والمنتخبين على المستوى المحلي للمتابعة وتدقيق هذا التعاقد.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني، موضوه عائدات استغلال الغاز الطبيعي لحقل  
تندرارة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم  
السؤال.

#### المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

طلعت علينا بعض الصحف مؤخرا تتحدث عن استغلال غاز تندرارة،  
وأتم عارفين السيد الوزير أن المغاربة مهتمون بالتنقيب عن الغاز والتنقيب  
عن البترول في المغرب باعتبار على أن المغرب الحمد لله الآن المغاربة  
يعتبرون بأنه لو أنه يتوجد عندنا الغاز أو البترول غادي يمكن ينقل المغرب  
إلى مرحلة جديدة، وبالتالي كين واحد الاهتمام كبير، وعندما نسمع بأن  
هناك غاز في تندرارة كنتساءلو السيد الوزير:

أولا، سمعنا الغاز في تندرارة وسمعنا معاه أن هناك اتفاقية تم توقيع  
بروتوكول اتفاق ما بين (ساوند إنرجي) الشركة البريطانية اللي واحدة  
التنقيب في تندرارة مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب،  
ولذلك احنا من بعد ما اطلعنا على هاذ الأخبار وهاذ الأنباء كئساءلوكم

"سيدكس"، ماشي هادي عندها 75% هاذ، عموما هكذا يعمل به عالميا، إلى عندك الإمكانيات ديرو الشركة ديالك، ما عندكش الإمكانية كنجيب من الخارج، هذا عندنا الحجم، التقدير الأولي 9 مليار زعم ما غاديش يعطينا مدة طويلة، ولكن اعطينا رخصة أخرى للتنقيب في المحيط ديال هاذ الشي اللي تلقى لأنه عسى أنها تكون اكتشافات أخرى في المستقبل، ولكن مؤخرا بعض الشركات، كانت واحد الشركة مشات من المغرب، رجعت وقعنا معها قبل أيام (HUNT) هادي شركة أمريكية، تكونت مبشرات أنه كين بعض المبشرات بالنسبة للمستقبل ديال المغرب، لكن هذا كيجتاج سنوات و ملايير ديال التنقيب باش يلاه تعرف أشنو هو المؤهلات وتبدا كنتستهلكها.

ولكن مستعدين نجيو ندخلو في التفاصيل معكم، المكتب الوطني إلى كانت معطيات، احنا جاهزين مع الإخوان النقابيين، الهيئات النقابية ونشوفو إلى كان هناك إشكالات نعالجوها إن شاء الله.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث، موضوعه تأهيل المطارح العشوائية، الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

#### المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تعاني مجموعة من المدن من مشاكل تدبير النفايات الصلبة، وذلك بسبب انتشار المطارح العشوائية وما يترتب عنها من آثار بيئية على رأسها تسرب النفايات إلى الفرشة المائية وانتشار الروائح الكريهة، وما لذلك من تأثير مباشر على صحة المواطنين.

في هذا الإطار، نسألكم حول الإجراءات التي ستقوم بها الوزارة لتأهيل هذه المطارح العشوائية؟ شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أشكركم على هذا السؤال، وفعلا هذا واحد الملف ظاهره بسيط، ولكنه في الحقيقة معقد، يكفي أن أذكر بأنه المخطط اللي كان تطلق في 2008 حتى ل 2028 احتاجينا فيه ل 40 مليار ديال الدرهم، 40 مليار درهم ما بين مساهمة وزارة الداخلية ووزارة البيئة، يعني الوزارة المعنية والجماعات المحلية.

#### المستشار السيد عبد الاله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

ونشكر كذلك السيد الوزير على الإجابة ديالو، كما نقدر الجهود التي تبذلونها السيد الوزير، وكذلك المكتب الوطني للهيدروكربورات في هاذ الاتجاه.

ولكن مع ذلك، أعتقد بأن سؤالنا السيد الوزير، واش ما كينش إمكانية ديال نعرفو الحقل ديال تندرارة، أشنو هي الطاقة ديالو؟ لأن هذا سؤال مطروح الآن، ملي كنتكلمو على الاستفادة بالطبع ديال (ساوند إنرجي) بالطبع أريد أن هاذ الغاز هذا اللي موجود في حقل تندرارة، خاصنا نعرفو الكمية ديالو.

القضية الثانية: نسألكم، السيد الوزير، واحد القضية كنتكلم، أريد نسبة كبيرة ديال الاستثمارات اللي كيجتاج هنا، ولكن منساوش بأنه راح احنا ملي درنا لهم 75% بمعنى راه درنا واحد العملية ديال التشجيع، رغم ذلك التشجيع كنبلا حظو مؤخرا السيد الوزير، بأنه ولي واحد النقص والقلة ديال الشركات اللي كينستثمر في هاذ المجال هذا في المغرب.

كما أنه ما يمكنليس السيد الوزير، نختم الكلمة ديالي قبل ما نطلب منكم على أنه تعطى واحد الأهمية والاعتبار للمستخدمين ديال المكتب الوطني للهيدروكربورات، ويتم واحد الالتفاتة للظروف اللي كيعيشوها، وبالخصوص فيما يتعلق بالمتقاعدين، لأن غالبيتهم الآن يتقاعدون، وأنتا عارفين السيد الوزير أن النظام اللي عندهم (CIMR) واللي كيخرج يعني ليس المتقاعدين وإنما كيخرجهم في وضعية صعبة، مطلوب منكم السيد الوزير، أن تهتم بهذه الوضعية. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

#### السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

أنا اقترح عليكم لأن في الحقيقة السؤال ديالكم والتفاصيل اللي فيه، فيه عدة معطيات مطلوبة، أنا أقترح عليكم ما عندنا مشكل، تكون جلسة مع الإخوان في اللجنة والأخوات، وندخلو في التفاصيل، باش فعلا هاذ القطاع يجب أن يفهم في تفاصيله: أشنو هي المغامرات اللي فيه؟ أشنو هي الاستثمارات اللي فيه؟ كيفاش التعاقدات اللي كنتكون على الصعيد الدولي، شحال كترجح الدول إلى غير ذلك.

ولكن يمكن نقول لكم، (déjà) ديال الصورة راه 100% ديال المغرب ديال (l'ONHYM) بمعنى ذاك الشي اللي كندخلو تقريبا ديال الصورة، تقريبا واحد 60 مليون ديال الدرهم سنويا.

ديال الغرب، ديال (l'ONHYM) عندو 25% والشركة

معقد، لأن هذه الالتزامات التزامات صعبة.

كقول لك السيد الوزير، هذه التزامات ديال الحكومة، أنا تنقول هذا متفق معك خاص يكون هناك حكامه جديدة لأن الحكومة بوحدها لا الجماعات بوحدهم ما يقدوش، الوزارة بوحدها، كين برنامج في الداخلية، إذن هذه الحكامة اللي تتطلبوها خاصكم تفكرو فيها لأن طمر النفايات مسألة أساسية، احنا المغرب عندو تقريبا 7 الملايين و500 ألف طن ديال النفايات سنويا فين تمشي؟ راه تمشي غير في الطبيعة، التلوث ثم الحق كذلك المغرب راه صادق عندو ميثاق، عندو قانون إطار ديال البيئة والتنمية المستدامة اللي كان دعا لها جلالة الملك، نعطي مثال للدول الأخرى فيها يخص البيئة، إذن هاد الشيء كله.

هاد المشكل ديال النفايات يؤثر على سمعة المغرب وعلى جالية المدن ديالنا، وبالتالي خاص يكون عندنا الشجاعة باش نديرو استثمارات اللي خاصها تكون، نعطيكم مثل، أنا مثلا في واحد المدينة كنعرفها، مدينة آيت ويرير 12 عام والناس خدامين باش يديرو هاد مطرح النفايات يكون مراقب ومزيان، فين وصلنا دبا؟ وصلنا على أنه درنا مطرح اللي هو ديال التحويل وسط المدينة هادي 3 ولا 4 سنين، وسط المدينة فيها 50 ألف ديال الناس باش يتهز من تما يمشي لمراكش وتعقيدات كثير بالنسبة للسكان، الروائح في المدينة، لأن مدينة صغيرة فيها 10 كيلومتر مربع والمطرح ديال التحويل في وسط المدينة، وبالتالي الجماعة واش عندها، ما عندها الإمكانيات ديال هاد الشيء.

وبالتالي نطلب تدخل ديال الحكومة، ديال وزارة الداخلية، ديال وزارة البيئة، ديال الجماعات الأخرى باش يمكن لها كيفما كان الحال ذوك المناطق اللي هي حرجة اللي عندها الضغط فيما يخص هاد الموضوع ديال النفايات نسبقوهم في هذا الموضوع.

ولكن عندنا تأخر كبير وتأخر فضيع في التثمين اللي هو كيقول لك (les Ordures) فهي ثروة لأن النفايات يمكن نحولها إلى ثروة إلى كانت إرادة وكانت إمكانيات في ذلك. شكرنا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

#### السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

عندنا تأخر يمكن نقول نعم، فضيع بزاف، لأن 2008 غير باش نجمعو النفايات ديالنا كنا في 44%، اليوم وصلنا 95% حسب البرنامج خاصنا نصلو 90%، كان عندنا معالجة النفايات في مراكز ديال الطمر يعني في 2008 كانت عندنا 10%، اليوم وصلنا ل 62%.

طبعا الظاهر هي هذه النقطة السوداء بحال الدار البيضاء اللي الحمد لله

المسألة الثانية: أتم تعلمون هذه مسؤولية خالصة ديال الجماعات، غير باش نقدر، مسؤولية خالصة، لكن نظرا لأن الدولة، الحكومة رأت بأن الجماعات ما عندها الإمكانيات هاد الشيء علاش دارت هاد البرنامج، باش نجيبو شوية ديال الإمكانيات نعطيها للجماعات، ولذلك مشات واحد العدد ديال الإنجازات لحد الساعة يلاه حققنا 52 مطرح ما بين والآن دخلنا في ما يسمى بالمطرح المتقدمة.

ولكن مع ذلك كنعتمد وكين برنامج ديال 2019-2020 اللي فيه حوالي 21 مدينة وجماعة اللي غادي نمشيو لها باش نكمو عموما ما تم الالتزام به، ولكن مع ذلك الآن كين عملية (évaluation) تقييم ديال هذا البرنامج باش يمكن لنا نشوفو أشنو هو نوع الحكامة الجديدة، الجماعات ما قداش.

اليوم إذا بغينا ندخلو في المطرح المتقدمة، خلي المطرح المراقبة، كمشيو نحفرو ونديرو (géomembrane) باش ما يدخلش هذاك العصير ما يمشيش، هذا كخلصو للطن 50-70 حتى ل 100 درهم، اليوم التوجه نمشيو لمطرح متقدمة خاصنا الجماعة نخلص 200 درهم للطن، حتى جماعة ما عندها هذه الإمكانيات بما فيها الجماعات الكبيرة.

ولذلك إخوان ديال وزارة الداخلية مع وزارة البيئة كنعقلو على صيغة جديدة ديال هذه الحكامة مع إدخال نوع من تدوير هذه النفايات، نخرجو منها الطاقة، نخرجو منها الكهرباء، نخرجو منها (les fertilisants) خرجو منها أشياء أخرى، هذه هي المرحلة الجديدة والحمد لله التكنولوجيا تسمح بذلك، بما فيها التكنولوجيا مستقرة في المغرب، لكن كنعكلمو فقط على النفايات المنزلية، عندنا ذاك الشيء ديال الزيتون، عندنا النفايات الصناعية، عندنا النفايات الهوائية، واحد العدد ديال النفايات الآن اللي درنا لها برامج وفعلا تحتاج إلى جراحة أكثر ومراجعة موضوع الحكامة في هذا المجال باش يمكن لنا نجحو أكثر فيها.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد أحمد تويزي:

الواقع هو هذا على أن هذا موضوع معقد، موضوع كبير جدا وهو من الاختصاص الذاتي ديال الجماعات المحلية، ولكن نتعرفو اننوما راكم رئيس جماعة السيد الوزير وتتعرفو الإمكانيات اللي عند الجماعات المحلية لا إمكانيات لها، ما نطلبوشاي واحد .. فاقد الشيء لا يعطيه، ولكن هناك برامج وهناك التزام حكومي، كانت التزمت الحكومة السابقة تقريبا بتأهيل تقريبا 350 مركز حضري اللي تدير في الطمر وتدير فيه التثمين، التزم هذا، وكذلك إغلاق 220 مطرح عشوائي، الوزيرة السابقة كاتبة الدولة السابقة التزمت في 2018 كذلك بإنجاز 50 مركز للطمر وتثمين النفايات في أفق 2021، هادو التزامات احنا ما نهزروش عليهم وكما قلتي هاد الشيء

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الثاني، موضوعه واقع السجون بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة،

تعاني جل السجون المغربية بمختلف أقاليم المملكة من تفاقم ظاهرة الاكتظاظ، الشيء الذي ينعكس سلبا على الأوضاع العامة، مما يؤدي إلى تراجع تمس حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، من جملة ظروف الإقامة والزبارة والفسحة والصحة والتغذية ومتابعة الدراسة والعمل.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير العاجلة التي ستتخذونها من أجل معالجة معضلة اكتظاظ السجون وتحسين وضعية السجناء بمختلف جهات المملكة؟  
وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان للإجابة عن السؤالين المتعلقين بوضعية السجون.

**السيد المصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع**

**البرلمان:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

بالفعل هناك ظاهرة الاكتظاظ في المؤسسات السجنية وهي ظاهرة للأسف مؤلمة ومسيئة، والمعطيات تؤكد على أن نسبة الاكتظاظ وصلت إلى 138% بمعدل لا يتجاوز 1.89 متر لكل سجين، وهي مساحة للأسف الشديد تتنافى مع المقومات التي ينبغي أن تتوفر عليها أي مؤسسة سجنية تحترم الاحترام الكامل التام لحقوق السجناء.

وبالطبع الحكومة وضمنها المندوبية العامة لإدارة السجون عملت على تحسين ظروف الإيواء داخل المؤسسات السجنية من خلال مجموعة من التدابير، سأختصرها اختصارا لضيق الوقت، أولا بناء وتجهيز مجموعة من السجون الجديدة، والآن من 2014-2018 تم بناء 17 مؤسسة سجنية جديدة، بمساحة إيواء عددها 51055 متر مربع، ولكن في نفس الآن تم إغلاق 15 مؤسسة سجنية لا تتوفر على شروط الإيواء لحفظ كرامة النزلاء. طبعا تم العمل على تجهيز وافتتاح السجنين المحليين بكل من طانطان وبركان بطاقة استيعابية تقدر ب 2000 سرير، مع برمجة إغلاق السجنين القديمين المتواجدين بهما، مواصلة أشغال بناء 4 مؤسسات سجنية بطاقة

انتقنا معهم بحال واحد العدد ديال.. لكن غير تقول لك لأنه الآن المعادلة أشنو هي؟ هي الجماعات أنها مسؤولة، دابا هذا القانون، هاذ الشيء علاش قلت لك راه مع وزارة الداخلية كتنقلو بحال اللي وقع في الكهرباء، الكهربية من مسؤولية الجماعات القروية بحال الطرقات، ولكن الدولة دارت برامج مثل هاذ البرنامج باش يمكن لنا نعاونو الجماعات باش يمكن لها تعالج.

اليوم هاذ 7 مليون ثروة يعني سبحان الله التحول الذي حصل هذاك الشيء اللي كنا تنعيفوه وما تنبغوهش اليوم أصبح مصدر ديال الثروة، هاذ الشيء علاش احنا ماشين في إطار ديال التثمين وهاذ الشيء علاش تتدخل الآن شركات بما فيها الشركات المغربية، الإخوان اللي تابعو المعرض الأخير ديال (POLLUTEC) الحمد لله 14 شركة مغربية حصلت على جوائز كلها تدير هاذ العملية عملية تدوير ديال النفايات.

كاي واحد الإشكال اللي خاصنا نعالجه هو العقار، ضروري نلقبو على العقار، العقار ما خاصوش يكون قريب من الماء، ما يكونش قريب من السكان، خاصو ما يكونش يعني إلى غير ذلك، فكاي إشكالات ديال العقار، فاحنا تنقلو الآن على حلول تقنية، معذرة نذكر غير هاذي، إلى مشينا اختارينا عقار إلى بغيت تقول إلى ما لقيناش العقار تنضطرو نديروها قريبة من المدينة، إلى قدرنا قريبة من المدينة خاصنا نديرو تكنولوجيا عالية، إذن خاصهم يخلصو 300 درهم، 400 درهم.

ولذلك راه إخوان وزارة الداخلية ومعهم احنايا تنشوفو أشنو هو أحسن طريقة للمخطط الجديد ديال تدير هاذ النفايات.

**السيد رئيس الجلسة:**

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

السؤالين الموالين موجهين لوزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان تجمعها وحدة الموضوع، لذا نستعرضها دفعة واحدة، والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه التدابير والإجراءات المتخذة للحد من الاكتظاظ وبلورة برامج للتأهيل وإعادة الإدماج، الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال.

**المستشار السيد محمد امحيمي:**

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

تعاني المؤسسات السجنية من ظاهرة اكتظاظ تفوق الطاقة الاستيعابية، فعلا اللي تتجعل الإدارة ديال السجون في حيرة لا من ناحية التأهيل ولا من الناحية ديال التأطير ديال هاذ الساكنة هاذو.

أمام هذا الوضع السيد الوزير، نساؤلكم ما هي الإجراءات المتخذة في ظل هاذ المسؤولية الجديدة اللي تقادتم؟ وتنتمناو بأن تكون حلول عاجلة ونسمعو منكم بأن الأفكار فيما يخص هاذ الموضوع هذا.

وشكرا.

الموضوع هذا، ثم وزير عدل سابق، ودبا وزير حقوق الإنسان، وأتم تكلمت عن المؤسسات السجنية التي تبنات جديدة وكذا، ولكن احنا نتأسفو حتى هاذ مكاتب الدراسات التي تعملوهم كوزارة باش غيقومو بهاذ المؤسسات هاذو ما عرفتش واش قراو شي حاجة ولا ما قراوش، لأن خصوصا ذيك السجن دبا التي تبنى جديد في طنجة اللي في واحد الوضع كارثي في المكان دبال الفيضانات، هاذي الدرجة الأولى.

ثم فعلا بأن هناك المشكل دبال الاعتقال الاحتياطي، اللي إدارة السجون المدير العام في المناقشة دبال الميزانية الفرعية تقول لك أنا هاذو لا علاقة لي بهم، واللي، كما قلت، بأن عفوا، الإحصائيات اللي تعطت لنا في 2018 هي 85700 معتقل، فيها 34600 في الاعتقال الاحتياطي، المدير دبال إدارة السجون تقول لك هاذ الناس تنصرفو عليهم، مع العلم بأن هذا القانون الجنائي، اللي قلت السيد الوزير أنتا أغلبية في مجلس النواب، بأن خاصكم تطرو به، واحنا رهن الإشارة في مجلس المستشارين لأن فيه بدائل، كايين واحد العدد كبير 34600 اللي كايين في 2018. 3666 أخذت براءة، 11700 موقوفة التنفيذ، 6691 سراح مؤقت، فيه تقريبا 829 أو 830 سقوط الدعوى.

هاذ العدد دبال السجناء اللي تيدخلو الدولة تصرفو عليهم وفي الأخير تيجرجو براءة، هاذو خاص تخلقو لهم البدائل، باش ما يكونش.. لأن إدارة السجون تقول لك واحد الحاجة، تقول لك أنا غيزولو لي هاذ الاعتقال الاحتياطي، تقول لك ذيك 50000 اللي غتبقى لي أولا 60000 قاد بها، لأن غادي يكونها، غياطرها لإعادة الإدماج.

معناه بأن، هاذ الشي باش تقول لكم بأن صفتكم محامي، تتعرفو السيد الوزير واحد دبال المشاكل لأن عندكم ارتباط بهاذ الموضوع هذا، هاذ الاكتظاظ فيه سواء النفقة دبال الدولة اللي تتراد عليه، إلى غير ذلك من المشاكل، واحد الحاجة، واحد العدد كبير من السجناء اللي تيجرجو تما عوض غادي يخرجو مؤطرين تيزيدو من الجرائم. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أولا أشكركم على جوابكم الصريح، والأكد أن بلادنا بذلت مجهودات جبارة في مجال الارتقاء بحقوق الإنسان في بلادنا، مجهودات مقدرة لا ينكرها إلا جاحد، إلا أن هناك بعض الجهات في بلادنا وللأسف، تتاجر بهذا الملف، تخدم أجندات محددة لتستغلها بعض المنظمات الدولية المعروفة

استيعابية إجمالية تقدر ب 5800 سرير بكل من العرائش، وجدة، أصيلة والجديدة 2، انطلاق أشغال بناء السجن المحلي بالداخلة بطاقة استيعابية تقدر ب 600 سرير، برجة بناء مؤسسات سجنية بالعيون بطاقة استيعابية تقدر ب 1300 سرير، وإن كانت بعض العرائش مازالت في الطريق نمتي أن تزول، الانتهاء من مشاريع إصلاح وترميم مؤسسات سجنية بتوال 1 وتاونات واطيطة 2، استمرار أشغال إعادة تهيئة المؤسسات السجنية بإقليم تازة وآيت ملول 1 وآسفي وأزيلال وزايو والجديدة وتزيت وطنجة 1، توسعة السجن المحلي بفاس راس الماء بطاقة استيعابية تقدر ب 76 سرير، انتهاء أشغال ترميم جناح بمركز الإصلاح والتأهيل علي مومن بسطات بطاقة استيعابية تقدر ب 600 سرير، استمرار أشغال تقسيم وتهيئة المركب السجني بعين السبع 1، انطلاق أشغال توسعة السجن المحلي سلا 2.

كما تعمل المندوبية العامة على التخفيف من حدة الاكتظاظ ببعض المؤسسات السجنية عبر توزيع السجناء الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية على مؤسسات أخرى.

الذي أريد أن أؤكد عليه في هذا السياق هو أنه بالرغم من هذه الجهود، المشكل هو أن عدد الساكنة السجنية في تزايد مستمر، يكفي أن أقول لكم أنه المساحة كانت في سنة 2012، 118140 متر مربع، في حين في 2018 أصبحت يعني العكس، يعني في سنة 2012 كانت 158509، في سنة 2012 عادت 118140، إذن ازدادت حوالي 40000 متر مربع، لكن عدد النزلاء ازداد أيضا بشكل كبير جدا، في سنة 2012 كان عندنا يلاه 70758، سنة 2018 عندنا 83757، بحيث وحا تكون مجهودات الدولة مهما توسعت وكانت كبيرة، فتزايد عدد الساكنة السجنية يقلل من أهمية هذه الجهود.

ومع ذلك أقول بأن الدولة مطالبة بالمزيد من الجهود من أجل أسنة السجون، وذلك من أجل الحد من الاكتظاظ، ولكن أيضا ينبغي للسياسة الجنائية المتبعة أن تقع فيها تغييرات جذرية، ونأمل أن يخرج مشروع القانون الجنائي الذي يوجد في الغرفة الأولى وأيضا تحيل الحكومة مشروع قانون المسطرة الجنائية اللذين سيأتيان بالعقوبات البديلة وسيأتيان بأشياء جديدة، سوف تؤثر على السياسة الجنائية بشكل كبير، ونتمنى أن يتحقق ذلك في أقرب وقت.

**السيد رئيس الجلسة:**

التعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

**المستشار السيد محمد أحمد حميدي:**

شكرا السيد الرئيس.

فعلا السيد الوزير بأن بكل صراحة هذا الموضوع هذا بغينا يتعالج في العهد دبالكم كوزير حقوق الإنسان، بصفة المهنة دبالكم محامي لها ارتباط بهذا

إن هاذ المعادلة يمكن حلها بمزيد من الجهود التي ينبغي أن تتعاون عليها الجميع.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث، موضوعه ظروف عمل النساء المشتغلات في نقل البضائع بباب سبتة المحتلة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

#### المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير.

ما هي الإجراءات التي تعتمرون اتخاذها لحماية النساء المتهنات للحمل السلع بمعبر سبتة من الممارسات اللاإنسانية التي تتعرض لها؟  
شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

السيدة المستشارة المحترمة، بالفعل تمثل وضعية النساء المتهنات لما يسمى بالتهريب المعيشي محنة كبيرة لهن، كما يمثل أيضا الموضوع مشكلة كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وقد يهدد الأمر صحة المواطنين.

بالنسبة للنساء يلاحظ أن الأمر يتعلق باستغلال فاحش لفقرن من قبل شبكات منظمة متخصصة في التهريب تقوم بتجنيدهن لنقل البضائع المهربة من مدينة سبتة المحتلة إلى التراب الوطني مع ما يؤدي إليه ذلك من ازدحام شديد يؤدي أحيانا إلى حالات مأساوية كإزهاق الأرواح، فضلا عن الحمولة الثقيلة التي تنوء بحملها أجسادهن، إضافة إلى ما يتعرضن له من أنواع متعددة من الإساءات هنا وهناك.

وبخصوص ما يلحق الاقتصاد الوطني من أضرار، فإن ذلك واضح من خلال ما يعتمد إليه أصحاب هذه الشبكات من تجنب أداء الواجبات والمكوس المقررة قانونا، كل هذا استنزمت عقد عدة اجتماعات برئاسة رئيس الحكومة وبحضور جميع الوزراء المعنيين، وذلك من أجل إيجاد مقاربة توازن بين محاربة الأنشطة غير الشرعية وضمان سيول العبور من خلال تعزيز الموارد البشرية وتجويد البنيات التحتية بالمعابر المعنية في أفق إيجاد حلول عميقة لاستيعاب الظاهرة والحد من محنة هؤلاء النسوة وغيرهن.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

بعدائها الدائم للمملكة، في محاولة الركوب على واقع السجون ببلادنا، وبالتالي الحكومة يجب أن تكون لها جرأة زائدة في الدفاع عن المكتسبات وما يتحقق في هذا الموضوع.

نعم هناك مشاكل تديرية في قطاع السجون، وقد اعترف لنا بذلك السيد المندوب العام رسميا، هناك الاكتظاظ والحكومة، والله الحمد، توفر إمكانيات مهمة من أجل بناء العديد من الوحدات السجنية، الهدف دائما هو أنسنة السجون.  
السيد الوزير المحترم،

مفهوم المعتقلين السياسيين يجب تحديده وتمييزه، وبالتالي يجب التمييز بين من يناضل ضد الفقر أو الهشاشة أو التفاوتات المحلية، ومن يحاول الركوب عليها باسم فضلات الشعب ويتاجر بها، بل الأكثر من ذلك تخدم بها أجنداث أجنبية تعادي مصالح البلد، ويحاولون يأسسين التشويش على المقاربة الحقوقية التي نهجتها الحكومة في معالجة مختلف مظاهر الاحتجاج السلمي، والذي يجب أن يعلموا أن الأمر يتعلق بالدفاع عن المصالح المادية والموضوعية للمتظاهرين وليس بتعنيف الأشخاص وضرب رجال الأمن وقتلهم في بعض المرات والدوس على كرامتهم أو إتلاف الممتلكات العامة والاعتداء عليها.

شكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات فيما تبقى من وقت.

#### السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

شكرا.

فقط أريد أن أشير إلى أنه حينما يتعلق الأمر بالسجون، فالسجون ليست فنادق تغلق أبوابها أمام الذين يدقون أبوابها حينما تمتلئ عن آخرها، السجون تبقى سجوننا، وحينما تتخذ الجهات المختصة قرارات بالاعتقال فإن من واجب القائمين على أمر السجون أن يفتحوا السجون في وجه المقرر سجنهم.

وبالطبع لقد كنت أتحمّل المسؤولية لما يزيد على خمس سنوات في إشرافي على النيابة العامة ووجهت كما وجه أسلافي من الوزراء السابقين، وكما يفعل ذلك رئيس النيابة العامة حاليا عدة مناشير وتوجيهات من أجل ترشيد الاعتقال الاحتياطي، ولا يمكن أن نلغي الاعتقال الاحتياطي نهائيا.

المشكل، حضرات السيدات والسادة، هو أن هناك محاولة للموازنة بين ترشيد الاعتقال الاحتياطي ولكن أيضا بين ضمان أمن المجتمع، لأنه حينما يصبح أمن المجتمع مهدد من قبل عصابات ومن قبل الخارجين عن القانون يصبح المطلوب هو الاعتقال، وحينما يصبح الاعتقال كثير ويصبح المجتمع آمنا يعود المطلوب هو حماية المساجين إلى غير ذلك، مع ذلك أقول

**المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:**

شكرا السيد الوزير.

فالأوضاع اللاإنسانية والحاطة من كرامة آلاف المواطنين المغاربة وغالبيتهم نساء ممتننين لحمل البضائع لسد رمق أسرهن المكتوية بنار الهشاشة والفقر المدقع، معبر أقل ما يمكن القول عنه هو معبر الذل والاستعباد، وهو ما أكدته تقرير المهمة الاستطلاعية لمجلس النواب في أكتوبر 2018، هن نساء يشتغلن في ظروف ترجع بنا إلى العبودية والاستعباد والسخرة لكونهن يضطرن لكراء ظهورهن لحمل السلع، وتطلق عليهن أوصاف تجردهم من إنسانيتهم وآدميتهن، والمستفيد الأول من هذه الوضعية شبكات الوسطاء واللوبيات.

هن نساء يتعرضن لكل أشكال الذل والمهانة والحكرة من سب وقذف وتحرش، هن نساء منهكات بفعل ثقل السلع وضيق مر الخروج الذي يعمق معاناتهن بفعل التدافع والاكنتاظ الذي تنتج عنه وفيات لا شيء إلا من أجل خبز مزوج بالذل.

إنها لوصمة عار في جبين الحكومات المتعاقبة نتيجة للسياسات العمومية اللاشعبية واللاجتماعية.

السيد الوزير، أين نحن من دولة الحق والقانون؟ أين نحن من مضامين وروح دستور 2011؟ أين نحن من المواثيق الدولية المصادق عليها من طرف المغرب ذات الصلة بحقوق الإنسان والحقوق الإنسانية للمرأة، بما في ذلك الحماية من العنف، خاصة اتفاقية "سيداو"، وأين نحن من تنزيل مضامين قانون 103.13 على عاتقه؟ أين نحن من أهداف التنمية المستدامة 2015-2030؟ وأين نحن من التزام الحكومة بتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية والتحكين الاقتصادي للنساء؟

وبالمناسبة نطالب الحكومة من خلالكم بتسريع التصديق على الاتفاقية 190 بشأن العنف والتحرش في أماكن العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

السيد الوزير،

إن إغلاق المعبر كان سيصفق له الجميع لو تم اتخاذ إجراءات قبلية لإخراج المنطقة من الفقر والهشاشة والإقصاء، لكن وللأسف تم في ظل غياب بدائل اقتصادية حقيقية، عطالة، مما سيؤدي إلى عطالة وانقطاع مصدر رزق الوحيد لهذه الفئة، ولما سيؤدي من نتائج كارثية قد تكون فاتورها الاجتماعية عالية.

لذلك فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطالب بضرورة إعادة تأهيل المنطقة اقتصاديا واجتماعيا ومقاربة مستجيبة للنوع الاجتماعي، ضرورة تفعيل التسريع الصناعي الذي كان مبرجما بمدينة الفينديق والذي من شأنه توفير على الأقل لقمة عيش كريمة للطبقات الفقيرة والهشة، ونحن في خضم...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة.

أعطي الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير البوالة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:**

أتفق مع روح كلمة السيدة المستشارة، دون أن يعني ذلك أنني أتفق مع تفاصيل كلمتها.

لأنه حينما يتعلق الأمر بالمنطقة التي تتحدثين عنها السيدة المستشارة، لاحظي أن الجهود التنموية التي حظيت بها هذه المنطقة لم تحظى بها أي منطقة أخرى، بالعكس الجهات الأخرى الآن تغار من هذه الجهة.

تذكرني أننا إزاء ميناء يعتبر أكبر ميناء في منطقة المتوسط، تذكرني أن هناك مصانع جديدة للسيارات وأجزاء الطائرات، وتذكرني أن هناك مستوى تنموي كبير لا ينبغي إنكاره.

لكن هل هذا المستوى التنموي وهذه الجهود المبذولة للرفع من المستوى الاقتصادي للمنطقة وصلت إلى أن تحل مشاكل المنطقة، أقول لك لا، ولكن هناك جهود، هناك يعني عمل، هناك اهتمام، هناك يعني كثير مما يمكن قوله في هذا السياق.

أما بالنسبة لما تفضلت به من خلال دعوتك إلى المصادقة على الاتفاقية المعنية، فأنا أقول لك أننا ماشي غير صادقا، احنا الآن مشينا أكثر، لأن القانون المتعلق بمحاربة العنف راه لم يمنع فقط ولم يجرم فقط التحرش داخل العمل الذي كان مجرم قبل ذلك، ولكن أصبح التحرش جريمة داخل العمل وخارج العمل، والعنف أيضا أصبحت بالنسبة للنساء يعني قوانين صارمة بشأنه وكذلك بالنسبة للأطفال، إذن هناك مجهود تشريعي في هذا المجال لا يمكن إنكاره.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع، موضوعه عدم الاستجابة لطلبات الاستماع الموجهة لأعضاء الحكومة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

**المستشار السيد عبد الحق حيسان:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

طبقا لمقتضيات المادة 67 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، المواد 67، 70، 102 من الدستور، والفصل 26 من قانون تسيير أشغال الحكومة، تقدمنا بطلبات الاستماع إلى أعضاء الحكومة في إطار مهامنا الرقابية.

إلا أن أغلب هذه الطلبات لم تلقى أي تفاعل إيجابي من طرف

بسكين.

وماشي غير هاذ الشي الحكومة تريد أن تجعل نفسها فوق المراقبة والمحاسبة، وتحاول أن تتملص من المراقبة ديال البرلمان، وهي بذلك تساهم في تبخيس المؤسسات.

السيد الوزير، كيفنا قلنا الحكومة خرقت الدستور في مواده 67، 102، وخرقت القانون التنظيمي لها، المادة ديالو 26، وخرقت النظام الداخلي ديال مجلس المستشارين في المادة 67، اللقاءات اللي كندار دابا مع قانون المالية هي عادية، لكننا نتكلم على الطلبات اللي نوجهها ملي تتوقع أحداث، ملي كيوقعو كوارث، وملي كيكونو شي مشاكل اللي خاص الوزير يجي للجنة، خلال 4 سنوات طرحنا عليكم 32 سؤال غير احنا، وراه اللجان كلها الفرق كلها أكيد حاطة الطلبات ديال الاستماع، لم يتم الاستجابة إلا ل 2 ولا ل 3 فيها، وهذه الطلبات كين اللي فيها منذ 2016 وفيها اللي كانت كمن أحداث مهمة.

كنا درنا لكم طلب على التداعيات ديال وفاة بائع السمك محسن فكري، درنا طلب حول تعنيف الأساتذة المتدربين ومن بعد المتعاقدين، درناه حول الوضعية ديال المعتقلين ديال الريف، درنا سؤال حول وفاة ذاك الكفيف أو طلب الاستماع للوزيرة المعنية حول وفاة الكفيف في الوزارة ديال الأسرة والنضامن، درنا سؤال حول القطار ديال بوقنادل الحادثة.

إلى غير ذلك من الأسئلة أو الطلبات اللي كتكون عندها راهنية ويخص الحكومة تستجيب لها، مع كامل الأسف هاذ الشي ما كنتستجيب والنسبة جد ضئيلة، الشيء اللي جعلنا نتكلمو معكم، لأن الأمر ما بقاش في حدوده التي تكلمتم عليه، أصبح ظاهرة واضحة ديال تهرب الحكومة من مراقبة البرلمان.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

#### السيد وزير المولا المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

السيد المستشار، توجهت إلي شخصيا بخصوص بعض طلبات الحضور من أجل مناقشة بعض القضايا.

أنا عندي على الأقل جوج مراسلات، وجهتها إلى اللجنة المعنية عبر الوزير المعني، وأعلنت عن استعدادي للمثول أمام اللجنة لمناقشة القضايا المعنية، واللجنة لم تنعقد.

إلى بغيتي نقول لك، الأول كان كيتعلق بالأحداث التي وقعت مؤخرا وفيها مساس بحقوق الإنسان حسب ما عبرتم به، كان في 27 يوليوز 2014، وكنت أنا موجود، ما نعتدش للجنة.

الثاني، كان يتعلق بموضوع تدارس الوضع الاجتماعي لمدينة جرادة، وما نعتدش للجنة بالرغم من أنني أبدت استعدادي للحضور.

الحكومة، لذا نسألكم السيد الوزير عن الدواعي والأسباب التي تحول دون الاستجابة لهذه الطلبات؟

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد وزير المولا المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

السيد المستشار المحترم،

من المؤكد أن العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية تتأسس على مقتضى ما نص عليه الدستور، على الاستقلالية وكذلك التعاون والتوازن.

من المؤكد أن الحكومة حريصة على الوفاء بالتزاماتها إزاء البرلمان، بما في ذلك الأجوبة على الأسئلة الشفوية والكتابية وكذلك حضور أشغال اللجان صحيح قد لا تكون الاستجابة أحيانا فورية، ولكنني أؤكد أن هذه الاستجابة لا مناص منها، فهي واجبة على الحكومة وعلى كل وزير وزير، ودوري بصفتي وزيرا للعلاقة مع البرلمان أن أقوم بتدليل كل الصعوبات في هذا الباب.

وخلال هذه المدة التي تحملت فيها هذه المسؤولية، اشتكى لي رئيس لجنة واحدة وهو السيد رئيس لجنة المالية، وتحدثت إلى الوزير المعني وعبر عن استعداده للمثول أمام اللجنة المعنية.

جدير بالذكر أنه في بعض الأحيان تكون هناك طلبات عقد لجان وتستجيب الحكومة إلا أن اللجنة لا تنعقد من أجل ما كان مطلوباً من الوزير الحضور من أجله.

وأخيرا فإن هذه المرحلة اللي هي مرحلة مناقشة مشروع قانون المالية، تعرف كل اللجان حوارات مهمة ومفيدة مع الوزراء بشأن كافة السياسات العمومية التي تم كافة القطاعات الحكومة.

أخيرا، أؤكد بأنني وجهت لجميع الوزراء تنبيها إلى أنه ينبغي الاستجابة إلى كافة الطلبات التي يتقدم بها أعضاء البرلمان بمناسبة وقوع أي شيء يستدعي انعقاد اللجان لمناقشة القضايا الراهنة التي تعيشها البلاد.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات اللي عطيتو.

لو أن الأمور بقيت في الإطار اللي تكلمتو عليه لكانت مقبولة.

السيد الوزير أتما طرحنا عليكم سؤال آني باش تجاوبونا عليه اليوم، لكن رفضتو أنكم تستجبو لهذا السؤال الآني اللي كيتعلق بالحق في الحياة دون عنف، واحنا ولاو في لقاءات رسمية ديال النقابات تم الاعتداء على كاتب وطني للنقابة بسكين داخل الوزارة، السي منير بنعزوز اعتدى عليه

هذا الطموح أشترك فيه مع السيد المندوب العام لإدارة السجون، وهناك حوارات داخل الحكومة من أجل إعادة النظر في الوضعية المادية والاجتماعية لهؤلاء الموظفين.

في انتظار ذلك، هناك العديد من الإجراءات التحفيزية التي تقوم بها إدارة السجون، وذلك من قبل الترقية الاستثنائية للموظفين الجادين وغيرها من الإجراءات التي تسهم في تحفيز هذه الفئة التي تحتاج إلى الدعم كل الدعم. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين للرد على التعقيب.

#### المستشار السيد امبارك جميلي:

شكرا لكم السيد الوزير على هاذ الاعتراف والإقرار بأن هاذ الموظفين يساهمون في استتباب الأمن داخل مؤسسات محفوفة بالمخاطر وعندها واحد العبء دقيق وتقتي، ولذلك لابد من إنصاف هؤلاء.

من بين المطالب، السيد الوزير، التي نرجو أن ترى النور في أقرب الآجال، هو تحقيق المائدة في الأجور على غرار باقي القطاعات الأمنية المائدة، وهاذ الإقرار أعلن عنه سلفكم في جلسة للأسئلة الشفوية من طرف فريقنا في 25 يونيو 2019، حيث كان هناك التزام بتحقيق المائدة في الأجور، أيضا إصلاح المنظومة ديال الترتي، هاذ الناس كيشكيو من هاذ منظومة الترتي بطيئة جدا، التمكين من التعويض على السكن كان واحد الاتفاق مع المندوب العام السابق حول تمكين هاذ الموظفين بالتعويض عن السكن.

الرفع من التعويضات على الأخطار، أيضا التعويض عن أعباء المهام الليلية، هاذ الناس كيقومو ببعض المهام ليلية وساعات إضافية، السيد الوزير، واش 4 دراهم للساعة هاذي يمكن تعتبر تعويض، فيعني كنظن أن هاذ الرقم هذا كافي عن التعليق.

التعويض أيضا عن حمل السلاح الوظيفي كما أقرتم قبل قليل، الرفع من نسبة التأطير، هنا كنتكلمو على شح الموارد البشرية، حيث تنتكلمو على الموارد البشرية كنلاحظو بأن المعيار الدولي هو موظف لكل 5 سجناء، هاذ الناس هاذو موظف لكل 30 سجين في النهار وموظف ل 500 سجين ليلا، حيث كيف ما سبق الأسئلة اللي سبقتني كنتكلمو على 86 ألف سجين ب 11 ألف موظف، إذن هاذ الشح في الموارد البشرية واحنا غادي نفتحو مؤسسات سجنية جديدة، إذن الموارد البشرية كتنشكل واحد العائق كبير لتحقيق هاذ الأمن داخل هاذ المؤسسات السجنية.

يطالبون أيضا بالتعويض عن تحمل المهام، المسؤوليات، دبا هاذ الموظفون ما بغاوش يتحملو مسؤولية مدير أو رئيس مصلحة، نظرا أولا للمخاطر اللي تتعرضو لها نتيجة تحمل هاذ المسؤولية، وثانيا أيضا لأن هاذ التحفيزات اللي تتعطى ليهم غير كافية وغير محفزة باش يتحملو هاذ المهام.

إذن يمكن ما تقدرش نقول لك بأن الحكومة تستجيب بالشكل المطلوب لطلبات عقد لجان، ولكن أقول أيضا، هل إن اللجان المعنية كانت دائما مستعدة لكي تفتح المجال للوزراء لمناقشة كافة القضايا المطلوبة، إذن خاصنا نتعاونو جميعا، وأنا متفق معكم بأنه ينبغي الحكومة أن تبذل مجهودا كبيرا لكي تستجيب لكل الطلبات الواجبة، ولكن أيضا أتم ينبغي أن تستجيبوا، وتستجيبوا حينما أقول الاستجابة بالنسبة للحضور، بلا ما ندخل في التفاصيل.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس، موضوعه وضعية العاملين في المؤسسات السجنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد امبارك جميلي:

السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوان المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات التي تعتمدها الحكومة اتخاذها لتحسين الظروف المهنية والاجتماعية لموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؟

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

في الحقيقة أن موظفي المندوبية العامة لإدارة السجون، يتحملون أعباء جد صعبة ويمكن أن نقول أيضا أنها دقيقة ومحفوفة بالمخاطر، هي مهام تجمع بينا هو أمني وبينما هو تربوي واجتماعي.

أيضا موظفي المندوبية العامة لإدارة السجون يعتبرون من حملة السلاح ويخضعون لنظام شبه عسكري ويمنع عليهم الانتماء النقابي.

لذلك، فإنتي أشاطر الرأي بالنسبة لكافة المستشارين الذين عبروا عنه في اللجان المختصة، كما عبر عن ذلك زملائكم في مجلس النواب، بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لهذا القطاع.

من وجوب الاهتمام والنهوض بالأوضاع المادية لهذه الفئة على غرار القطاعات الأمنية المشابهة.

وإذا كانت ميزانية الدولة تحملت أعباء الزيادات الأخيرة التي أفرزها الحوار الاجتماعي، والتي استفاد منها موظفو المندوبية العامة لإدارة السجون كغيرهم من الموظفين، فإن الباب لم يغلق أمامهم لكي يستفيدوا مما يستفيد منه نظرائهم ممن يتحملون أعباء مثل أعباءهم.

السيدة نزهة بوشارب وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان

وسياسة المدينة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

تشكروك السيد المستشار المحترم على سؤالكم المهم، ففيا يخص الانتقال نحو المدن المستدامة، بادرت الوزارة بتنسيق مع باقي القطاعات الحكومية المعنية إلى اتخاذ عدد من الإجراءات والمبادرات أيضا بغية تعزيز هذا الانتقال نحو مدن مستدامة وإدماج مبادئ التنمية المستدامة في المدن. وذلك كما تتعرفو السيد المستشار، من خلال واحد العديد من المناهج لاسيا المعتمدة في التخطيط المجالي لضمان تناسق وتناغم هاذ الإستراتيجيات القطاعية.

أيضا قمنا بإعداد برنامج للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية في مجال السكن، عبر إدماج بعض تقنيات النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة على مستوى المدينة، أيضا قمنا في إطار المخطط الوزاري للإدارة النموذجية 2019-2021 بتتبع وتنفيذ التدابير المتعلقة باعتماد مبادئ الإدارة النموذجية في مجال التنمية المستدامة.

السيد المستشار المحترم،

في إطار المواكبة لهذه الإجراءات أيضا، قامت الوزارة بمجموعة من التدابير لاسيا في إنجاز واحد التصميم الوطني للهيكلة الحضرية لتعزيز استدامة الأنظمة الحضرية ودعم التماسك أيضا والاندماج المجالي وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، ثم قمنا أيضا بإنجاز واحد الخبرة حول النمو الأخضر والتنمية المجالية، التي تمكننا من بلورة رؤية واضحة وشمولية فيما يخص المدن المندمجة، وأخذ أيضا في الوثائق ديال التعمير اليوم بعين الاعتبار هاذ المتطلبات ديال التنمية المستدامة، بحيث اليوم راه عندنا واحد الوثائق تعميرية جديدة التي تتأخذ بعين الاعتبار هاذ المنظومة ديال التنمية المستدامة.

حددنا في الإستراتيجية تسعة أهداف، من بينها تعزيز التنمية الحضرية المستدامة، والتي تتمحور حول تعزيز التنمية الحضرية المستدامة مع اعتماد نماذج للمدن الذكية، ثم إشراف الوزارة في إطار البرنامج الوطني للتعمير المستدام على العديد من الدراسات الرامية إلى وضع أسس التعمير والتنمية المستدامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة،

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

أنا لا أشك في أن هذه الفئة يجب على الحكومة أن تتصفها في إطار مبدأ الماثلة الذي تفضلتم بالإشارة إليه مع القطاعات الماثلة، وبالطبع ينبغي أن نستحضر في هذا السياق أن الحكومة بذلت مجهودات كبيرة في إنصاف عموم الموظفين وضمنهم هذه الفئة التي هي فئة موظفي إدارة السجون، من خلال مخرجات الحوار الاجتماعي، وبالطبع فإن أغلبية هؤلاء الموظفين استفادوا من زيادة ديال 400 حتى ل 500 درهم في الشهر، هي زيادة تبدو لربما بالنسبة للبعض محدودة ولكنها بالنسبة لميزانية الدولة فهي ثقيلة، حيث أنها خلال هاذ 3 سنوات ستصل حتى ل 15 مليار بشكل غير مسبوق.

وبالتالي لا بد من إنصاف هذه الفئة، ولكن الإنصاف الذي يجب مع وضع فالاعتبار الأعباء التي تتحملها الدولة في هذه المرحلة، وأعتقد أن ذلك سيكون إن شاء الله قريبا غير بعيد. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني وموضوعه الانتقال نحو المدن المستدامة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات المستشارات المحترمت،

السادة المستشارين المحترمين،

سؤالي السيدة الوزيرة يواجه المجتمع المغربي تحديات تتعلق بتلبية احتياجات، أولا السكن بالمدن، وبالخصوص في مجال النقل والسكن والبيئة والبنية التحتية والشغل والخدمات الأساسية والطاقة.

السيدة الوزيرة، نسألكم ونسأل حكومتكم هل هناك تدابير واحتياجات لهذه المشاكل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المحترمة،

مرحبا بك أول مرة تنشوفوك في مجلس المستشارين، تمنى لك التوفيق.

السيدة الوزيرة،

في الحقيقة احنا المغاربة كلهم تينظرو مدن جديدة، هاذ المدن اللي تنشوفو فيها واللي تنشوفوها صغيرة كانت أم كبيرة، اتسعت واكتظت، فمن الأنجع اليوم أن نبني ونؤسس مدن جديدة خاصة مع الازدحام. ولكن هاذ المدن عندنا نماذج، عندنا تامسنا فالرباط، وعندنا تامنصورت في مراكش، ويمكن يكونو عندنا مدن أخرى وما أحوجنا إلى إنشاء مدن جديدة أخرى في المغرب، غير أننا ما يمكنش نجزو بالمواطنين باش يسكنو في مدن غير مؤهلة.

فاحنا كنتالبو ولازلنا نصر ونلح على أن تكون هذه المدن فيها المعايير ديال الحياة الكريمة من بنية تحتية، من مرافق اجتماعية كالصحة والتعليم، من استتباب الأمن ومن كرامة المواطن، احنا كنشوفو اليوم فالناس اللي مشاو وقدر عليهم الله وشراو في تامسنا، راهم ندمو، كيفاش بغيتي نشجعو الناس باش يسكنو إلى كانت الخدمات الاجتماعية قليلة أو معدومة، احنا ما كنبولو أحد ولكن هاذي مسؤولية الجميع، المسؤولية ديالكم، السيدة الوزيرة، عندنا أمل فيكم باش بالحماس ديالكم وبالكفاءة ديالكم باش تنوضو تقومو الاعوجاج وتكمولو هاذ النقص الحاصل اليوم إلى بغينا المدن الجديدة ديالنا تكون عليها إقبال.

شكرا السيد الرئيس وأستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

وشكرا اللي أعطيتيني فرصة أيضا أني مازال عاد بديت بطبيعة الحال هاذي ما كملاش شهرين.

وكبغني نقول بأن صحیح المدن الجديدة اليوم هي متنفس للمدن اللي تتعرف واحد الكثافة بطبيعة الحال، ولكن اليوم خاصنا نوقفو تقميو الوضعية ديال المدن الجديدة وأنا متفقة معك.

اليوم المدن الجديدة هي ماشي مدن اللي خاصها يتبعها القطاع ديالنا بوحده، ولكن هي مدن خاصها الانخراط ديال القطاعات كاملين، وانخراط الجميع كيف ما قلت، باش أننا نحاولو نتجاوزو المشاكل اللي تتعيشها هاذ المدن اليوم، لاسيا فيما يخص الخدمات والتجهيزات الأساسية، إلخ.

اليوم احنا غنتوقفو وغنتقميو هاذ المدن هاذي اللي هي 3 ولا 4 ديال المدن، وغنحاولو أننا نتجاوزو فالخطط الجاية باش المدن تكون كتجاوب مع الكرامة ديال المواطن.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه، سكن الطبقة المتوسطة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيدة الوزيرة ما هي التدابير والإجراءات التي ستخذونها لتمكين الطبقة المتوسطة من الولوج لسكن يتماشى وقدراتها المالية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على سؤالكم الوجيه باعتباره موضوعا يحظى باهتمام كبير من لدن شريحة مهمة من المجتمع المغربي ألا وهي الطبقة المتوسطة.

فيما يخص هاذ الموضوع وتماشيا مع التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله الرامية إلى الاهتمام بهذه الطبقة وتوفير الظروف الملائمة لتقويتها وتوسيع قاعدتها، كتعمل الوزارة حاليا على تطوير آلية توفير عرض سكني خاص بالنسبة للطبقة المتوسطة، أيضا وتتركز هذه الإجراءات على تحسين أداء برنامج سكن موجه للطبقة الوسطى الذي تم اعتماده سنة 2013.

ولالإشارة فقط كتضمن هذه التدابير اللي وضعها البرنامج منذ 2013 شقق تتراوح مساحتها ما بين 150 و80 متر مربع وبسعر لا يتجاوز 6000 درهم للمتر المربع دون احتساب الضريبة، مقابل إعفاء بطبيعة الحال المقتنين من رسوم التسجيل والتحفيز.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه بسبب ضعف إقبال المنعشين العقاريين على هذا المنتج تم تسجيل حصيلة متواضعة تتلخص فيما يلي:

توقيع 31 اتفاقية تم 11048 وحدة سكنية، منها 26 اتفاقية من طرف الخواص، وبلغت العدد ديال الوحدات اللي هي اليوم في طور الإنجاز ما يناهز 691 وحدة سكنية، ومن أجل جعل هاذ البرنامج السكني أكثر جاذبية وإعطاء دفعة قوية، تم البحث عن إمكانية منح تحفييزات ملائمة في مجال التعمير لفائدة المنعشين العقاريين في إطار مقارنة تشاورية مع القطاعات المعنية، والعمل أيضا على تعبئة العقار لإنتاج هذا الصنف من السكن، بغية تخفيض الكلفة الإجمالية للمنتج مع مراجعة طبعيا بعض المقتضيات المدرجة في دفتر التحملات للتشجيع على الاستثمار في هذا النوع من السكن دون المساس بشروط جودة المنتج واستدامته.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة وزيرة المحترمة،

بداية نهنتكم على الثقة المولوية التي حظيتم بها بتعيينكم على رأس قطاع اجتماعي مهم ونشكركم على جوابكم القيم.

وتفاعلا مع التوضيحات الواردة فيه، نسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، نعتبر أن السعر المرتفع للسكن الموجه للطبقة المتوسطة يشكل عائقا أمام نجاح هذا البرنامج، فارتفاع الأسعار يقابل تدني القدرة الشرائية لهذه الطبقة واستقرار الأجور، مما يحول دون التمكن من اقتناء هذا النوع من العقار، علما السيدة وزيرة، أن الثمن المحدد في البرنامج هو 6000 درهم مع احتساب الرسوم، لكن ثمن بيع هذا العقار يتجاوز 7200 درهم للمتر مربع.

ثانيا، نقيّمنا لنتائج برنامج سكن الطبقة المتوسطة، يجعلنا في الفريق الحركي، نؤكد أن هذا البرنامج لم يثر اهتمام المنعشين العقاريين منذ انطلاقة سنة 2013، إذ فضلوا الاستثمار في مشاريع السكن الاجتماعي بقيمة 250 ألف درهم الذي كان أكثر جاذبية، لهذا السبب كانت نتائج البرنامج متواضعة.

ثالثا، نقترح في الفريق الحركي، إطلاق برنامج جديد للسكن الموجه للطبقة المتوسطة، يتجاوز أسباب فشل البرنامج الحالي، ويرتكز أساسا على منح تحفيزات وتمويلات عقارية، تتخبط فيه الأبنك والمؤسسات العمومية العقارية كالعمران والقطاع الخاص، وتضع بعين الاعتبار القدرات المالية لهذه الطبقة على غرار التحفيزات الممنوحة للسكن الاجتماعي مع ضرورة اتخاذ تدابير تحفيزية وضريبية لفائدة المنعشين العقاريين للاستثمار في هذا النوع من السكن.

رابعا، أن الحديث عن ارتفاع الأسعار ووضع التمويلات لا يمنعنا من التأكيد على ضرورة إنتاج سكن موجه للطبقة المتوسطة بمواصفات جيدة وجودة تليق بهذه الفئة وأسرهما، تضع بعين الاعتبار ضرورة توفر السكن ومحيطه على ما يتطلبه الحياة والعيش الكريمين من تجهيزات ومرافق، مع ضرورة محاربة بعض الظواهر غير القانونية خاصة ما يعرف "بالنوار".

خامسا، السيدة وزيرة، عقد المجلس الوطني للإسكان كهيئة استشارية وقوة اقتراحية في مجال الإسكان والتعمير دورته الثانية، وأصدر توصيات وخلاصات في غاية الأهمية، تتعلق أساسا بضرورة تبني مقاربة ترابية للسكنى والرفع من نجاعة التدخلات العمومية وتجويد مناخ الاستثمار وترشيد تكلفة السكن وتوفير عرض للسكنى لائق يتسم بالجودة

ويستجيب لحاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية بما فيها الطبقة المتوسطة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة وزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا الأخ المستشار.

بطبيعة الحال احنا في الوزارة، اليوم كنشتغل على البرنامج الجديد ديال السكن ما بعد 2020، والطبقة المتوسطة هي في صلب الاهتمام ديالنا، إن شاء الله احنا مستعدين أننا نمتثلو أمام لجنة الداخلية باش نحاولو أننا نطعمو بالأفكار ديالكم هاذ البرنامج الجديد، واحنا واخذين بعين الاعتبار جميع أيضا المشاكل اللي تيعيشها اليوم لا من الناحية ديال المنعشين اللي ما بغاوش ينخرطو في هاذ العملية، ولا من الناحية ديال القدرة الشرائية ديال الطبقة المتوسطة، وإن شاء الله، احنا رهن الإشارة باش نكون في اللجنة باش نهضرو أكثر على هاذ المشكل ديال السكن ما بعد 2020، لاسما بالنسبة للطبقة الوسطى.

السيد رئيس الجلسة:

والسؤال الثالث، موضوعه تقييم برنامج بدون صفوح، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة وزيرة،

السؤال سبقتم للوزارة في عهد سلفكم، أتما جتتم للوزارة تمنى لكم التوفيق في المهام، والسؤال طرح السنة الماضية والتي قبلها والتي قبلها، يتعلق ببرنامج مدن بدون صفوح، لابد من التقييم، اليوم 15 سنة، سنة 2020 هي سنة الوصول إلى نهاية البرنامج.

لذلك تنسألكم السيدة وزيرة، واحنا نتعرفو البرنامج حقق نجاحات، ولكن في نفس الوقت كاي تعثرات، نساثلكم السيدة وزيرة، حول تقييمكم لهاذ البرنامج، ولكن في نفس الآن أشنو هي الآفاق بعد 2020؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة وزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار على طرحكم لهاذ السؤال اللي كيجطى باهتمام كبير أيضا.

فقد شكل برنامج المدن بدون صفوح، الذي أعطيت انطلاقة سنة

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

هو فعلا برنامج مدن بدون صفائح، برنامج وطني مهيكل مهم جدا، والدولة كذلك رصدت يعني نفقات كبرى لمواكبة هاذ البرنامج، وفعلا أعطى نتائج، لكن كايين بعض الإشكالات اللي لا بد للأسف ما تمش الوقوف عندها في حينها، خاصة ما يتعلق بازدياد عدد الأسر أو ما يسمى "بالأسرة المتفرعة".

كذلك المدن التي يعلن عنها أنها مدن بدون صفائح، حتى هي أصبحت تفرخ براريك جديدة، كذلك كايين الإشكالية ديال تغيير معايير الاستفادة، معايير الاستفادة وغياب دليل وإجراءات موحدة فيما يخص التدبير الجماعي للبرنامج، تعدد المتدخلين، كايين وزارة الإسكان، كايين وزارة الداخلية، كايين العمران، كايين المنتخبين، كايين جمعيات ديال المعنيين، كايين يعني كايين، وبالتالي كيقوع مجموعة ديال الاختلالات اللي ما كتخليش الأمور تمشي.

كذلك في الوقت اللي في إطار مواكبة برنامج بدون صفائح، لجأنا بما يسمى بالسكن الاجتماعي، سواء 140 ألف درهم أو 250 ألف درهم، وكذلك البقع، بالإضافة إلى البقع، هنا كتدخل بعدة عوامل بشرية، سواء من طرف أعوان السلطة، من طرف المنتخبين، من طرف بعض الجمعيات اللي لا تريد أن تشتغل في الضوء، تريد أن تشتغل في الظلام، وتخلق لنا مشاكل، واللي نتج عنها احتجاجات خاصة في الدار البيضاء وبعض المدن الأخرى.

وعندنا بعض المدن اللي معروفة، عندنا الدار البيضاء، عندنا الرباط، عندنا مراكش، الصخيرات، تمارة، هادي كلها مدن اللي فيها إشكالات. كذلك المقارنة لم تحقق كل الأهداف ديالها واحنا على أبواب 2020، لذلك من المفروض اليوم واحنا على أبواب 2020 أن ن فكر في مقارنة جديدة، أولا من جهة لتفادي مشاكل اللي هاذ 15 سنة واحنا كنعانيو.

وكذلك برامج السكن الاجتماعي اللي درناها واللي خلقت حتى هي متاعب فيما يتعلق بالجودة ديال السكن وفيما يتعلق بالتلاعب، التلاعب اللي كان سواء في البقع أو سواء في عدد الأسر أو سواء في الأسر المعنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع، موضوعه مراقبة الجودة بخصوص السكن المنخفض التكلفة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

مراقبة الجودة بخصوص السكن المنخفض التكلفة، جعلت بعض الشركات هذه المشاريع التي فكرت فيها بلادنا، حكومتنا، بإنشاء وتشجيع

2004، إحدى أهم الأولويات ديال العمل ديال الحكومة نظرا لظاهرة سكن الصفيح من انعكاسات سلبية على التنمية والتأهيل الاجتماعي والاقتصاد بالبلاد.

وقد حدد عدد الأسر اللي استفادت اليوم من البرنامج منذ انطلاقتها رسميا 270000 أسرة، لكن وعلى إثر التقييمات المستمرة لعدد الأسر فقد أصبح يه حوالي 478980 أسرة، تتوزع على 85 مدينة ومركز حضري، تم إلى حد الآن إعلان 59 مدينة بدون صفائح من هذه المدن المعنية، ويمكن تقييم هذه الحصيلة الرقمية لهذا البرنامج إلى متم شهر شتنبر 2019 كما يلي:

- عدد الأسر التي استفادت من برنامج هي 288419 أسرة، كما قلت.

- عدد الأسر المعنية بالبرنامج اللي هي منجزة تنتظر الترحيل هي 39245 أسرة.

- عدد الأسر المعنية بالبرنامج في طور الإنجاز هي 40375 أسرة.

- وعدد الأسر المعنية بالبرنامج في طور الدراسة هي 23753 أسرة.

بفضل هذه الجهود المبذولة فقد قطع البرنامج عدة مراحل تتجلى في توظيف العديد من الأوعية العقارية المعبأة لصالح إنجاز مجموعة من البرامج السكنية، وفق مقاربة شمولية مندمجة تستهدف على وجه الخصوص هاذ الفئات الاجتماعية المعوزة وذات الدخل المحدود.

ثم اعتمدنا مقاربة ربط هذه الأحياء بالتجهيزات الأساسية الضرورية كالماء والكهرباء وشبكة التطهير، تخصيص أيضا العقارات اللازمة لإنجاز المرافق السوسيو اقتصادية الضرورية والحدائق والمساحات الخضراء.

ومع كل هذه الجهود اللي بذلتها الحكومة ولا زالت تبذلها الوزارة، فلا يمكن إغفال وجود العديد من المعوقات والاختلالات اللي تتواجه تنفيذ هاذ البرنامج، ومن أهمها هي ارتفاع عدد الأسر الناتجة خصوصا عن التزايد الطبيعي للأسر القاطنة بهذه الأحياء.

كايين أيضا تفشي ظاهرة تقسيم البرارك وتوسيع المدارات الحضرية، وأيضا كايين رفض بعض الأسر الانخراط في هذا البرنامج المعد لاستقبالها، ثم صعوبة الاستجابة لطلبات الأسر المتفرعة وندرة العقار القابل للتعبئة.

وبالنسبة للبرنامج الحكومي اللي هو ت يخص تحسين ظروف 50% من الأسر القاطنة بدور الصفيح، أي ما يعادل 60000 أسرة، تمت إلى حد اليوم معالجة 62% من الحالات أي ما يعادل 37419 ديال الأسر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

(RGC) والنصوص التطبيقية للقانون المتعلق بالمراقبة وزجر المخالفات. أيضا هناك إحداث نظام قانوني منظم للإعاش العقاري والتعجيل باستصدار مدونة البناء، ثم تقوية المراقبة على جودة مواد البناء المستوردة، ومراجعة أيضا دفاتر التحملات المتعلقة ببرامج السكنى، وذلك للارتقاء بالجودة والاستدامة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام الببار:

شكرا السيدة الوزيرة.

في الحقيقة احنا نكونو صرحاء بينتنا، اليوم عندما ينعدم الضمير الوطني فلا يكفي هاذ اللجان ديال المراقبة ومكتب الدراسات، انعدام الضمير، اليوم شركات مرموقة، وأنا كتحترم الساكنة ديال هاذ المشاريع، كنستحي نذكر الأسماء، مشينا للشمال ولا الجنوب ولا في الدار البيضاء ولا الرباط، هناك تضارب، كاي بعض الشركات اللي أصحت تضحي بكرامة المواطن، بحيث مساكن لا يقدر الإنسان أن يلجها نهائيا، فين هي المراقبة؟ فين هو مكتب الدراسات؟ كل ما كثرنا من المتدخلين، كثرنا من الرشوة، كثرنا من البيع والشراء، كثرنا من النهب اللي كيخلصها هذاك الدرويش اللي لا مجال له ولا حول له ولا قوة إلا البحث عن سكن يحميه من حرارة الشمس ومن قساوة البرد، احنايا اليوم ما تلومو حد، ولكن هذا نداء وطني كلنا نوضو نتعبأو محاربة التدليس والرشوة. اسمح لي سيدي أشكرك وأستمح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس، موضوعه إدماج الصناعة التقليدية في المعمار المغربي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد احمد بابا امر حداد:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، نهنكم السادة الوزراء على الثقة المولوية لأن هذا أول لقاء عندي معكم نهنيكم جزيل الشكر، ولبسط السؤال الشفوي الآتي المتعلق بدمج الصناعة التقليدية في المعمار المغربي نظرا لعدة عوامل، نظرا لأن الصناعة

على سكن منخفض التسعيرة والتكلفة، غير أن هذه الشركات لم ترد أن تشبع بقدر ما أن طموحها ولهفتها جعلت قيمة هذه الأسكنة تضيع مع انعدام الجودة، فمن العيب أن تتجول في هذه المشاريع لنجد أنفسنا أمام سكن لا يصلح للإنسان، شقوق، مرافق غير واضحة، التجهيز المنزلي من كهرباء، من ماء، كلها متداعية للسقوط والسكن لا زال جديدا.

أنا أتساءل متى سيتم المراقبة؟ واليوم نلتمس كفريق استقلالي إنشاء لجنة لمراقبة هذه المشاريع. شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على السؤال اللي هو جد مهم، والمرتب بمراقبة الجودة بخصوص السكن المنخفض التكلفة.

وفي هاذ الصدد، كتحصر الوزارة على إلزام المقاولين لضمان الجودة والسلامة بتنفيذ مشاريع السكن الاجتماعي، بما فيها السكن منخفض التكلفة، وفقا لدفاتر تحملات تنص على ضرورة الاستعانة بمكتب دراسات، أولا، معتمد لتنفيذ الدراسة التقنية، ثم مختبر لتنفيذ الدراسات الجيو تقنية، (géotechnique) ثم مكتب مراقبة الدراسات التقنية.

أيضا هناك إعداد مشروع قانون يتعلق بتنظيم وتقنين عملية البناء، يراعي جودة المواد المستعملة وأساليب وتقنيات الإنجاز وشروط تدبير هذه الأوراش، ووضع أيضا نظام لتصنيف وترتيب المقاولات المتدخلة في قطاع البناء، إعداد أيضا المعايير من أجل تحسين الجودة والقدرة التنافسية لصناع مواد البناء وتقوية ترسانة المعايير الوطنية المتعلقة بمنتجات البناء، حيث اليوم تترأس الوزارة 13 لجنة تقنية للمعايير، بما فيها لجنة مواد البناء الخرفية، ولجنة أيضا التجارة والأبواب والنوافذ، ولجنة أيضا السباكة والترصيص إلى آخره.

ضروري أننا نشير اليوم كذلك إلى أن مراقبة الجودة تخضع إلى معايير تتجلى في ضرورة مطابقة الوحدات المنجزة لدفتر التحملات، حتى يتسنى الحصول على شهادة مطابقة التي تسلمها التمهيلات الجهوية للوزارة، مع العلم أن المنعش العقاري لا بد له من الحصول على شواهد أخرى، كرخصة البناء باش يتمكن من المشروع في عملية البناء، وأيضا كاي زيادة على وثائق تقنية خاصة بمراقبة البناء والخرسانة وكذا رخص السكن، زعما عندو بزاف ديال الوثائق اللي خاصو يدلي بها باش يؤكد بأن هذاك المبنى اللي قام به هو كيتجاوب مع المعايير اللي كايبة في دفتر التحملات، بالإضافة إلى ذلك كتعمل اليوم الوزارة على إعداد خارطة الطريق للنهوض بقطاع السكن في أفق 2030، ومن بين متركزاتها تجويد حكامه القطاع وتحسين أيضا مناخ الاستثمار العقاري، عبر التسريع بإصدار مرسوم الضابط العام للبناء

التراث المعماري، واستقبلت السيدة المديرية بارتياح هاذ الطلب ديالنا إن شاء الله، وغنشتغلو عليه في إطار هاذ البرنامج ديالنا اللي غنقومو به اليوم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيدة الوزيرة.

اليوم احنا دائما كنا نقاشو الصناعة التقليدية، وبغينا نشوفو الآثار ديال اليد العاملة المغربية وذيك الدهاء ديالو والذكاء ديالو والعبقرية المغربية تبقى مجسمة ومجسدة في المعمار المغربي، وكيف تيقول الشاعر: "هذه آثارنا تدل علينا".

اليوم الله يرحم الحسن الثاني جلالة الملك، فكان هو في الخطاب ديالو تيقول خاصنا نشوفو المعمار المغربي بذيك التقبوسات وذيك الجمالية، واحنا اليوم جالسين واحنا ننشوفو هاذ الزخرفة، راه من بعدنا ما غيبقاوش يشوفو هاذ الشي، راه اليوم دخلت الآلة وفقدت ذيك (le charme) بذيك الجمالية ديال اليد المغربية، احنا بغيناكم تدعمو الصانع التقليدي ولو بينتنا في الصفقات العمومية نرضو ضرورة إدخال المهارة المغربية في زخرفة الخشب والنقش على الزليج والرخام، ولما لا ذيك الهندسة المغربية تكون وارية في المعمار ديالنا؟ راه احنا غميشيو وما غيبقاش الخلف ديالنا يعرفنا شنو درنا.

فاليوم الصانع التقليدي باش نشجعوه ونخليوه يشتغل تيخصنا على الأقل احنا كوزراء ندخلو شي ساعة ساعة ما غنرمو حتى شي واحد يقتدي بالأفكار ديالنا، ولكن على الأقل شي حاجة بسيطة: الخشب المغربي، الزخرفة ديال الخشب، الزخرفة ديال شي معمار اللي يكون باين مغربي، باش يلقى كينداول ونقاو كنشوفوه من جيل لجيل.

أنا ما كمشكش فالوطنية ديالكم، ولكن خاصنا نتعاونو لتشجيع الصانع التقليدي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس، موضوعه تنامي أحزمة السكن العشوائى بضواحي المدن، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد إبراهيم شكيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

التقليدية والمعمار هما عمل واحد من ناحية التصميم من ناحية اليد العاملة من ناحية التاريخ من ناحية التراث واللأحة طويلة.

لهذا نسألكم السيدة الوزيرة، ما هي الإجراءات المستعجلة التي تنوي الحكومة اتخاذها لدمج الصناعة التقليدية في المعمار المغربي؟  
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار على سؤالكم ولطرح السؤال أيضا اللي هو مرتبط بمدى إدماج الصناعة التقليدية في المعمار المغربي.

وفي هذا الإطار، ووعيا منا بضرورة إبراز الهوية المعمارية المغربية وتكريس أيضا وتشجيع هاذ الصناعة التقليدية الوطنية، ومن منطلق الواجب في استعمال مواد وتقنيات الصناعة التقليدية في المباني العمومية، تم إبرام اتفاقية في هذا الصدد سنة 2016 بين الوزارة وجامعة غرف الصناعة التقليدية بالمغرب والهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، تهدف إلى أولا وضع إطار شراكة تعمل على تعزيز إمكانية إدماج مواد ومنتجات الصناعة التقليدية في إنجاز وتزيين وتأثيث بنايات والمنشآت العمرانية، مع الحفاظ على خصوصية المعمار التقليدي الأصيل وفن العيش المغربي واستدامة الحرف التقليدية كموروث ثقافي متميز، وتوفير أيضا فرص شغل مستدامة.

وفي هذا الصدد، عممنا هذه الاتفاقية على الوكالات الحضرية تقريبا كلهم بصفتهم فاعلين محوريين ضمن المنظومة المحلية في مجال التعمير والهندسة المعمارية، ثم ومن جهة أخرى أيضا باش نرسخو هذيك الاستدامة الهوية المعمارية للمدن والمراكز الصاعدة المغربية تقوم الوكالات الحضرية بإنجاز موائيق معمارية ومشهدية كأداة مرجعية لتأطير التدخلات للرفع من الجودة والارتقاء بجالية بنايات، حيث أن الحصيلة اليوم إلى ممت أكتوبر 2019 تتمثل في 27 ميثاق منجز و 27 ميثاق في طور الإنجاز.

أيضا قمنا فيما يخص الشق الثاني من السؤال الذي يتطرق إلى مسألة التكوين، خاصة بالمدارس الوطنية للهندسة المعمارية، فإن هذه المؤسسات تعتبر الحفاظ على الموروث المعماري والعمراني ضرورة وأيضا تتقوم من بين أهدافها الأساسية اليوم قامت المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط بإحداث واحد الماستر متخصص في التراث المعماري وأيضا مهمته هاذ الماستر هو يخرج واحد اليد أيضا عاملة وواحد المهندسين يكونو تحافظو على هاذ التراث المعماري اللي هو أيضا تراث لامادي اللي خاصنا أيضا نحافظو عليه بكل المقاييس.

وغير للإشارة فقط، اليوم هذي واحد الأسبوع تقريبا راه كنت حاضرة في (ONU-HABITAT) في كينيا، وأكدت على المديرية التنفيذية ديال (ONU-HABITAT) أنها تدخل في البرنامج ديال المغرب المحافظة على

شكرا السيدة الوزيرة، شكرا السيدين الوزيرين.  
شكرا للسيدات المستشارات والسادة المستشارين.  
السيدة الوزيرة المحترمة،

على الرغم من البرامج المسطرة للقضاء على السكن غير اللائق وفي ظل العجز الحكومي عن حل هذه الإشكالية مع تناهي السكن العشوائي بضواحي المدن، نسائلكم حول سياستكم لمواجهة تناهي السكن العشوائي بضواحي المدن؟  
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على سؤالكم والذي هو مرتبط بتنامي أحزمة السكن العشوائي بضواحي المدن.  
وفي هذا الصدد، وفيما يخص السياسة المتبعة لمواجهة تناهي أحزمة السكن العشوائي كهدف الإستراتيجية المتبعة في هذا الإطار إلى احتواء الظاهرة من خلال:

أولا، التدخل في الأحياء التي ينتشر بها هذا النوع من السكن ومعالجة وضعيتها، وذلك عن طريق تسوية وضعيتها العمرية وأيضا إدماجها بالنسيج الحضري ثم تزويدها بالتجهيزات الأساسية وتجهيزات القرب، من حيث أن كنواكبو هاذ السكن العشوائي بضواحي المدن بإنجاز أشغال الطرقات، كإين الساحات العمومية والمساحات الخضراء وأيضا المرافق العمومية وشبكة تطهير السائل إلى آخره.

ومن جهة أخرى، اعتمدنا مقاربة وقائية واحد المقاربة وقائية تتركز على تهيئة عقارات طموحة تتماشى والإمكانيات المادية للسكان التي تتجه عادة إلى هذا النوع من السكن.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتم في نفس الوقت العمل على تطوير آليات ووسائل المراقبة للحد من انتشار السكن غير اللائق.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة أنه تم مؤخرا إصدار دورية مشتركة رقم 17.07 بين وزارة الداخلية وإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بشأن تفعيل القانون 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

وبفضل تظافر الجهود فقط تم تحقيق العديد من المكتسبات في مجال محاربة السكن غير اللائق بكل أنواعه. فبقا يتعلق بدور الصفيح، فقد حقق برنامج مدن بدون صفيح أيضا نتائج - كما قلت سابقا - جد مهمة إلى حد الآن، رغم الإكراهات الكبيرة التي تواجه تنفيذها.  
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد ابراهيم شكيلي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

أولا، السعي إلى معالجة 50 من 120 ألف أسرة تعيش في دور الصفيح في أفق سنة 2021؛

ثانيا، تمكين الراغبين في الولوج للسكن الاقتصادي من الأسر الفقيرة من تمويلات مدعمة وفق معايير محددة؛

ثالثا، تقليص العجز السكني من 400000 إلى 200000.

الملاحظ أنه رغم كون عدد سكان مدن الصفيح انخفض بشكل نسبي بفضل مجموعة من البرامج التي تهدف للقضاء على هاذ النوع من السكن، ففي الكثير من الحالات لاسيما في المدن الكبرى يتم بناء مشاريع إعادة الإسكان في ضواحي المدن أو يتم بناؤها في بعض الأحيان في الجماعات القروية المحيطة بالمدينة.

السيدة الوزيرة،

المدافع الأول لهاذ الشريحة من المواطنين هو سيدنا الله ينصرو، في أي خطاب ما كينساش هاذ الشريحة من المواطنين، في أي خطاب يتطرق لهاذ الشريحة من المواطنين، بالسكن اللائق والعيش الكريم.

هاذ الإخوان كلهم مستشارين تنشكرم اللي تدخلو في هاذ.. كلهم محامون ديال هاذ المواطنين، لابد خاص تعرفي واحد القضية السيدة الوزيرة، بأن هاذ السكن الاجتماعي أو السكن الاقتصادي ديال هاذ اللي تيتبني دابا في طور الإنجاز من العمارات، راه ما تيستافدوش منو دور الصفيح، الحقيقة راه هي هاذي، راه ما تيستافدوش منو، تيجبو مواطنين قاهرهم الكرا في محلات آخرين تيسكنو فيه، حتى هما مواطنين ماشي تنكرهم، حتى هما مواطنين مغاربة، ولكن شوفو بواحد النوع آخر في هاذ السكن لهاذ المواطنين، عملنا تجربة، نعطيك واحد المثل في الصخيرات تمارة، عملنا تجربة ديال البقع الأرضية ودرنا فيهم السكن المزدوج، جوج ديال العائلات في السكن ونجح ميزان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

كنظن بأن اليوم احنا مطالبين في نهاية هاذ البرنامج اللي غيسالي في 2020 باقي لو غير عام ويسالي، 2020 خاصنا أيضا نوقفو ونقيمو هاذ

ساكنة هذه المناطق من خلال توفير كافة الضمانات التقنية الكفيلة بتحقيق هذه الغاية من جهة أخرى.

وفي سياق تبسيط هذه المسطرة ديال الرخص في العالم القروي على مستوى كافة التراب الوطني، تم إقرار بعض الاستثناءات على الشروط والضوابط المتعلقة بمنح رخص البناء في هذا الوسط، وذلك في حالة عدم توفر شرط الهكتار الواحد يجوز لرئيس مجلس الجماعة بعد موافقة لجنة مختصة منح رخصة البناء مهما بلغت مساحة القطعة الأرضية، شريطة أن تتأكد أن البناء المزمع إقامته لا تترتب عليه عمليات عمرانية متفرقة.

أيضا كما يمكن الترخيص باستثناء من الشرطين المتعلقين بالمساحة أو بالحد الأقصى للعلو ديال المبنى، وذلك بعد موافقة اللجنة السالفة للذكر. لا بد كذلك أن نشير أن بغية تسهيل الحصول على رخصة البناء بالوسط القروي، قامت الوزارة بإعداد مشروع دورية جديدة تتضمن العديد من التدابير الرامية إلى إضفاء المزيد من المرونة فيما يخص تبسيط مسطرة الحصول على رخص البناء بالوسط القروي، ثم التسريع بإخراج مختلف الرخص المتعلقة بالتعمير، ومن بينها رخصة البناء في أجل معقول، حيث عملت القطاعات الحكومية المعنية على إدخال تعديلات هامة على ضابط البناء العام الجاري به العمل، تتمثل في مراجعة أيضا بعض الإجراءات المعتمدة التي أبانت عن محدوديتها، وذلك بغرض تبسيط المساطر واحترام الآجال عند دراسة ملفات طلبات الحصول على الرخص. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيدة الوزيرة.

هاذ الشي اللي قلتي كلشي مزيان، ولكن الأمر ما يزال على حاله، وكيفما كان الحال أنا أشكركم على الجواب، والذي سمعناه كثيرا من الوزراء السابقين الذين تعاقبوا على هذا القطاع، وحيث أننا نطرحه من جديد وطرحنا هذا الموضوع عدة مرات، دليل على أن رخص البناء بالعالم القروي تعرف مشاكل وتعقيدات حقيقية، ودليل كذلك على أن الحكومة والحكومات السابقة لم تنجح لإيجاد الحلول وتبسيط مسطرة الرخص في العالم القروي والمراكز القروية.

ورغم كل الجهود التي بذلت، ويجب أن نقر بها جميعا، إلا أن هناك إحساس سلبي لم يسبق له مثيل لدى الساكنة في هذا المجال، لأنهم يعتبرون أن أحد حقوقهم الدستورية يحرم منها باسم القانون.

الموضوع أصبح يشكل، السيدة الوزيرة، أحد عناصر الاحتقان الاجتماعي وأخطرها، السيدة الوزيرة، بفعل تداعياته الاقتصادية والاجتماعية على الوضعية ديال هاذ الساكنة.

البرنامج هذا ديال السكن ما بعد 2020 فيما يخص 140000 درهم ولا 250000 درهم ضروري أننا نوقفو على بعض المسائل اللي خاصنا نعيدو فيها النظر، هاذي من جهة.

من جهة أخرى، أيضا احنا مستعدين باش نجيو للجنة ونديرو معكم يوم دراسي حول هاذ البرنامج هذا، وكنظن أيضا بأن اليوم حتى احنا كحكومة أول المحامون اللي خاصنا نحاميو على هاذ البرنامج هذا كحكومة وكواطنين أيضا، اليوم هاذ البرنامج هذا بين بأنه العجز هبطناه تقريبا لأكثر من 50% اليوم، إذن كايين بعض المكتسبات اللي ما خصناش احنايا ندوزو عليها ونمرو عليها مر الكرام، ولكن كقول اليوم بأن كايين بعض المسائل اللي خاصنا نشتغلو عليها واحنا فالتقييم ديالنا نخرجوها وغنشتغلو عليها إن شاء الله في البرنامج ما بعد 2020. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال السابع موضوع إعطاء رخص البناء بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

سؤالي: ما هي التدابير والإجراءات التي ستخذها وزارتك من أجل التعجيل والإفراج عن رخص البناء في الوسط القروي والمراكز القروية التي تعرضت للرفض؟ شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار على وضعكم لهذا السؤال وطرحكم.. هاذ السؤال هو جد وجيه ويكتسي أهمية قصوى على مجموعة من المستويات. فيما يخص موضوع إعطاء رخص البناء في الوسط القروي، وضعت الوزارة مسألة البناء والتعمير في الوسط القروي ضمن أولويات برنامجها، وذلك انسجاما مع التوجيهات الملكية التي ما فتئت أن تؤكد على ضرورة إيلاء العناية بالوسط القروي.

لا بد أننا نشيرو اليوم أن الغاية من إقرار رخصة البناء في الوسط القروي تتجسد أولا في التحقق من مدى احترام عملية البناء لمضامين وثائق التعمير اللي غتغطي هاذ المجالات والنصوص القانونية الجاري بها العمل من جهة، وكذا الحرص وكشروط وكناكد على الحرص على سلامة

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن، موضوعه تقييم برامج الإسكان بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، لتقديم السؤال.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسألكم عما هو تقييمكم لبرامج الإسكان بالمغرب؟ وعما هي الإستراتيجية الآتية للحكومة لتقليص العجز السكني ببلادنا؟  
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحكم لهذا السؤال.

وفي هذا الصدد عملت الدولة من خلال هذه الوزارة الوصية على القطاع على فتح أورش محمة، تروم محاربة الهشاشة والسكن العشوائي وتقليص أيضا العجز السكني وتوفير سكن لائق يستجيب لحاجيات المواطنين.

وفي هذا الإطار يمكننا الحديث عن ثلاثة برامج اليوم سكنية محمة تتعاقد من خلالها الدولة مع المنعشين العقاريين، من أجل إعطاء دفعة قوية لقطاع السكن، وذلك من خلال منحهم تحفيزات ضريبية، فأعطيت الانطلاقة منذ سنة 2008 وأيضا 2010 لبرنامجين سكنيين: الأول خاص بالسكن المنخفض التكلفة اللي هو 140000، والثاني مخصص لإنجاز وحدات سكنية اجتماعية من فئة 250000، وفي سنة 2013 تعززت هذه الجهود باقتراح لمنتوج سكني جديد موجه للطبقة المتوسطة، بحيث أن اليوم فاش نتكلمو على الإستراتيجية الحالية باش نقصو من العجز السكني ولتوزيع أيضا العرض السكني وتنويعه كما وأيضا (la qualité) ديالو، فقد تم اتخاذ إجراءات وتدابير جديدة لتحسين هاذ المنتوج.

ونذكر على سبيل المثال برنامج السكن الاجتماعي ديال 250000 درهم في الوسط القروي، فقد تم برسم قانون المالية لسنة 2019 تعديل هاذ البرنامج السكني الاجتماعي ديال 250000 درهم وذلك بتقليص سقف وحدات السكن الواجب إنجازها في الوسط القروي، حيث انتقلنا من 500 إلى 100 وحدة سكنية على الأقل، وذلك لاستهداف الفئات الاجتماعية القروية الفقيرة والحد من العجز السكني في هذه المناطق.

كما تمت مرافقة أيضا هاذ البرنامج بدفتر تحملات خاص يراعي الخصوصيات المعارية والتقنية والمعطيات الهندسية والخصوصيات المحلية، ثم قمنا أيضا بإعطاء الدفعة قوية للاستثمار فيما يخص السكن الموجه للطبقة المتوسطة، وتعمل الإدارة أو الوزارة أيضا جاهدة في إطار السكن التشاركي

مازال تعامل، السيد الوزيرة، الإدارة مع طلبات رخص البناء في الوسط القروي، محل انتقادات ومؤاخذات لا بد من التعامل مع القوانين والأنظمة الجاري بها العمل بما يضمن حقوق المواطنين في الحصول على رخص البناء بسهولة ويسر والعمل على توفير الشروط والظروف اللازمة لذلك، وخاصة في المراكز القروية والجماعات القروية.

إلزامية رخص البناء، السيدة الوزيرة، في المناطق التي تخضع لضغوطات السوق العقارية والمناطق المحيطة بالمدن، لا يمكن أن ينعكس سلبا على مجموع العالم القروي، وبالتالي فإني أطلبكم السيدة الوزيرة، أن تتعامل إدارتكم مع روح القوانين المنظمة للبناء بهذا الوسط، بدل التثبث الحرفي بمقتضياته، وعدم إخضاع كل الجهات لإلزامية الرخصة إلا إذا كان من الضروري الحفاظ على التوازنات العقارية والاقتصادية للمنطقة المذكورة.

كما أطلبكم، السيدة الوزيرة، بتقييم حقيقي للمشاكل التي يعاني منها سكان العالم القروي من جراء هذه التعقيدات المسطرية وخاصة الأسباب الموضوعية وراء الرفض، لأن هناك بعض الرفض غير مفهوم وغير منطقي. لذلك فالمشكل أصبح بالنسبة لنا، نعطيك مثل بسيط، الجماعة التي أترسها 4% فقط من الرخص اللي تعطات، 70 رخصة، 70 طلب، 4 ديال الرخص فقط، هذا دليل واضح أن هناك مشكل يجب حله السيدة الوزيرة.  
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب فيما يتبقى من التوقيت.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد المستشار المحترم،

قمنا احنا بالعمل ديال التقييم ديال عدد الرخص اللي هي وصلت عندنا واللي قمنا بالتعامل معها باش نشوفو أشنو واقع. أنا عندي رقم واحد آخر، في ذاك الشئ الطلبات اللي جاتنا ديال الرخص اللي كتطلع لنا من عند (les agences urbaines) راه أكثر أقول أكثر من النصف فيها ما كيهضرش على الإقصاء، كين مشاكل وحدة أخرى، donc ذاك المشكل ديال الإقصاء مطروحش.

ثانيا، شفنا عدم ضبط المعلومة فيما يخص هاذ (les demandes d'autorisation) أو لا هاذ الطلبات ديال الترخيص، وبالتالي احنا قمنا بوضع واحد الهاتف الأخضر باش نوصلو المعلومة دغية للناس اللي بغاو ياخذو المعلومات على هاذ طلب الرخص بالنسبة للعالم القروي، وغنوقفو على هاذ الشئ بطبيعة الحال في البرنامج ديالنا.

ومنح تحفيزات ضريبية ضخمة قدرت ب 26.5 مليار درهم ما بين 2008 و2017.

وبالنسبة للدعم المالي العمومي المقدم في إطار السكن الاجتماعي، نقتراح منحه مباشرة للأشخاص الراغبين في الاقتناء دون منحه للمنعشين العقاريين كما هو معمول به حاليا، كما نبه الحكومة إلى ضرورة احترام دفاتر التحملات وإعطاء الأهمية اللازمة لجودة السكن الاجتماعي.

رابعا، نسجل غياب سياسة سكنية قروية إسوة إلى هاذ الشي اللي سمعنا منكم حاليا، نتمناو لكم التوفيق، إن شاء الله، به لأن المجال القروي كذلك خاص تكون عنده واحد البرامج، نتمنى هاذ التعديل اللي درتو في هاذ الميزانية يحظاو به الجماعات القروية، باش حتى هم كذلك يجابو على هذا الخصاص هذا.

في الأخير ضرورة مراجعة منظومة الحكامة بالمؤسسات العمومية العقارية، خاصة العمران والوكالات الحضرية بما يضمن النجاعة والفعالية في عملها، ولا ننسى السيدة الوزيرة، العالم القروي خاصو واحد الطريقة ديال الترخيص لهاذ الناس اللي تيطيحو الديور ديالهم في المناطق النائية وفي المجال القروي، راه الناس تيطيحو ما تيلقاوش ترخيص باش يعاودو يسكنو، لأنه ما كاينش شي قانون اللي تينظم هاذ الشي. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة فيما تبقى من توقيت.

#### السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ما بقاش الوقت بزاف، ولكن اللي يمكن نقول اليوم احنا واعييين بهاذ الإشكالية اللي كاينة فيما يخص العدالة الجالية، واحنا واقفين على أن كل جهة، جهة، تأخذ حقها في هاذ المشروع ديال السكن اللائق ما بعد 2020، وإن شاء الله غيكون... احنا بدينا الاشتغال باش نكون معكم واضحة، ومن دبا 6 أشهر غادي تكون عندنا واحد الرؤية كاملة على كيفاش أن هاذ القطاع هذا يتجاوب مع متطلبات الساكنة، لاسيما من خلال السكن اللائق. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع العدل، وموضوعه رؤية الوزارة لكتابة الضبط في ضوء إصلاح منظومة العدالة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

والتضامني على تأطير وتوجيه ومواكبة التعاونيات والجمعيات والوداديات السكنية.

مكنت جميع هاذ البرامج المدعومة بالإصلاحات والمواكبات من بلوغ الهدف الرئيسي وهو خفض العجز السكني الذي وصل الآن إلى ما يقرب 400000 وحدة، وتقوم الوزارة حاليا بوضع خارطة الطريق للنهوض بقطاع السكن بناء على توجيهات عامة ترسم معالم القطاع في أفق 2030. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

أنا بدوري السيدة الوزيرة تهنتكم على الثقة المولوية وتتمنى لكم إن شاء الله النجاح في هذا القطاع اللي هو قطاع كبير جدا وتتمنى كذلك من الشركاء، خصوصا القطاعات الأخرى، أنها تعاون معكم، لأن هذا القطاع ديال الجميع وباش يمكن لنا نخلق واحد السكن اللي هو هاذ الشريجات الاجتماعية اللي تتسناه كنتمنى أنه يكون واحد التعاون جميعا لا منتخين ولا شركاء آخرين.

نسجل أن أهم إشكالية عرفتها مختلف برامج الإسكان هو وجود اختلالات على مستوى منظومة الدعم العمومي، لذا نقتراح مراجعتها لتستهدف الفئات المستحقة والمجالات الأكثر خصاصة، وفي هذا الإطار نلاحظ تركز مختلف الأوراش السكنية في بعض الجهات دون غيرها.

ولتحقيق العدالة الجهوية الجالية نقتراح توسيع مجالات الاستفادة رغم حجم الاستثمارات العمومية المخصصة لمحاربة السكن غير اللائق في إطار برامج مدن بدون صفيح، نسجل محدودية النتائج والفشل في الوصول إلى هدف بلوغ 85 مدينة بدون صفيح.

في هذا الإطار نقتراح الابتعاد عن الاستغلال السياسي والانتخابي لقاطني دور الصفيح وكذلك نقتراح تغيير مقاربة وكيفية معالجة هذا الملف، فتقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2016-2017 كشف مدى فشل برامج السكن الاجتماعي في إطار محاربة دور الصفيح والمسكن الآلية للسقوط بسبب رفض القاطنين بهذا المنتج.

ثالثا، السيدة الوزيرة، بالنسبة للسكن الاجتماعي الموجه لذوي الدخل المحدود ساهمت برامجه في تقليص العجز السكني من 1.2 مليون وحدة إلى 400000 وحدة ما بين 2002 و2017 كنتيجة حتمية لتعبئة العقار العمومي

غير أن الفريق الاستقلالي لا زال يؤكد أن هذه الفئة تعاني الكثير وتستحق كل تشجيع وتوثيق، حيث دون هاذ الفئة سوف لن يكون فعلا سير عادي للمحاکم، فالرجاء المزيد من العناية حتى تشمل جميع الأصناف، سواء كتاب الضبط أو الكتاب أو المساعدين للمحكمة، كلها اليوم مع الزيادة في الأسعار مع السكن ومع ومع، المتطلبات كثرت والمانضة بقات محدودة، فالمزيد من العناية وكلمنا اعتنينا بهذه الفئة نعتني بسلك القضاء بصفة عامة.

شكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

#### السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار على هاذ التوضيحات الإضافية، لكن المانضة لم تبق محدودة، لأن المرسوم اللي تكلمت عليه جا أساسا، وهادي غير في 2018، للرفع من الأجرة الشهرية لأطر وموظفي كتابة الضبط والاستفادة من تعويضات الحساب الخاص والرفع من الحصص القانوني للترقية في الدرجة إلى 36%، بالإضافة إلى الاستفادة من المباريات المهنية لإدماج حاملي الشهادات، وأيضا التنصيب في نفس المرسوم على إلزامية التكوين الأساس والتكوين المستمر، ولا أحدث على المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل، التي توفر قروض السكن المدعمة، بالإضافة إلى التعويض عن المرض ومنح التقاعد والحج والنقل الوظيفي إلى غير ذلك من المكاسب.

لكن معكم الحق كل فئات الموظفين تستحق المزيد لكي تنمي قدراتها الشرائية والإدماجية، لذلك فنحن عند مراجعتنا لقانون التنظيم القضائي في ضوء الأحكام ديال المحكمة الدستورية، سنراعي كل ما تفضلتم به لتعزيز مكانة هذه الفئة داخل السلك القضائي وداخل منظومة العدالة السيد المستشار المحترم.

#### السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه تأهيل وإصلاح وتشجيع مدارس التعليم العتيقة بالمملكة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير البوالة،

السيد وزير العدل،

السيد الوزير،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

في الحقيقة كتاب الضبط لبنة أساسية في سير المحاكم المغربية، ويعتبرون أساسيين في المحاكم المغربية وتشريعاتها، بحيث كتاب الضبط هذه الفئة تشتغل قبل الجلسة وخلال الجلسة وبعد الجلسة.

سؤال الفريق الاستقلالي يقول بأن هناك شخ بخصوص التنظيمات التشريعية في هذه الفئة، بحيث الوزارة أغفلت هذه الفئة في قوانينها الأساسية، حتى يصبح لهم قانون خاص للتحفيز والتشجيع. شكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد محمد بن عبد القادر وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

ليس هناك شخ السيد المستشار المحترم، خاصة بالنسبة لهذه الفئة. فعلا كما تفضلتم، كتابة الضبط مكون أساسي في العملية القضائية داخل المحاكم، وبالتالي لا يمكن تصور إصلاح منظومة العدالة في غياب إصلاح كتابة الضبط والاعتناء بأطر وموظفي كتابة الضبط اجتماعيا وماليا ووظيفيا، فهذا جهاز مهم وحاضر بقوة في مختلف مراحل العمل القضائي من إعداد القضايا وسرياتها أمام المحاكم إلى ما بعد إصدار الأحكام.

ووعيا بالأهمية والمكانة اللي عند كتابة الضبط، هذه الحكومة في 13 سبتمبر 2018 أصدرت مرسوما يعدل مرسوم 14 دجنبر 2011، وهذا المرسوم جاء بالعديد من المكتسبات ومن الحقوق التي ميزت هذه الفئة، نظرا للأدوار اللي تتقوم بها في العملية القضائية ومكنتها من العديد من الحقوق اللي كنتشمل نظام الترتي والتعويضات والأعمال الاجتماعية إلى غير ذلك السيد المستشار المحترم.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكركم على التوضيحات، وكان ضروري جدا هاذ التدخل ديالكم وهاذ التوضيح لتحفيز هذه الفئة وتشجيعها، والفريق الاستقلالي لا يخامره شك في مدى العناية التي ستبذلها وزارتم لهذه الفئة ولجميع الفئات التي تعاني - كيف عبرت قليلا - من الشخ، فالغرب يتسع لجميع أبنائه وينصف جميع أبنائه، سجا إذا كان الأمر يتعلق بالسيد الوزير، نظرا لطيبوته ولوطنيته، أظن أنه سوف لن يخل.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

في الحقيقة المجهودات هي بادية، كإين مجهودات بذلت وثنمها، ونشكرم ونشكر جميع الساهرين من الحكومة اللي قامت بهذا المجهود، لكن السيد الوزير كما أشرت في كلمتكم هذا قطاع حيوي، قطاع مهم، والمجهودات اللي دارت رغم الأهمية ديالها لكن ما زال نحس أنه كإين نقص أو لا كإين أمور خاصها تنجز لأنه لا يمكن تطوير القطاع بدون اهتمام بالعمود الفقري لهذا القطاع وهو العنصر البشري.

فالحديث عن التعليم العتيق نتحدث عن أساتذة التعليم العتيق، هذه القضية ديال المكافآت الجرافية ربما السيد الوزير سبق أن أثننا هذه القضية في اللجنة، ونصر عليها أعتقد في نوع من التهرب، مشينا سمينها مكافأة جرافية بدل الأجر كنوع من التهرب، هاذ الأساتذة رغم الدور واتنوما شرتو في الجواب السيد الوزير بأنه كإين ملاءمة مع التعليم العمومي، كئلقا والملاءمة في الشواهد وفي التكوين وفي ساعات التدريس، ولكن ما كإينش ملاءمة على مستوى الأجر، إذن كإين نوع من الحيف لهذه الفئة.

هذه الفئة محرومة من التقاعد، محرومة من التغطية الصحية، فهاذ الأمور السيد الوزير، نعي جيدا ونحن نطرح السؤال بأنه كانت التزامات مالية مهمة يجب أن ترصد لهذه الأمور، ولكن نقول بأننا خاصنا هاذ الورش خص يتفتح، لأن هاذ الفئة تستحق وهاذ القطاع الذي تشرف عليه قطاع حيوي ويستحق هاذ العمل.

إشارة أخرى ومشكل آخر، بالنسبة لهاذ المكافآت، السيد الوزير، غالبا ما تتأخر، دبا عندهم هاذ 3 الأشهر غالبا 3 الأشهر الأخيرة في السنة تيوقع عندهم نوع من التأخر، ونعلم جيدا بأن كإين ناس من الأساتذة المكلفين بهاذ المهمة عندهم أسر، عندهم التزامات عائلية ومالية، فبالتالي يجب الإسراع أو على الأقل الالتزام بذلك الآجال ديال الشهر اللي تتعطي لهم هاذ المكافأة.

ثم كإين مسألة أخرى بالنسبة للتلاميذ ديال التعليم العتيق والمنح، 150 درهم في الشهر، السيد الوزير، أعتقد أنه ليست بالمبلغ اللي ممكن أنه فعلا يتكفل ولو بالحد الأدنى من الحاجيات ديال هاذ التلاميذ.

مسألة أخرى قضية غياب التغطية الصحية بالنسبة لهؤلاء التلاميذ. كإين القضية ديال المنحة رغم هزالتها بالنسبة للكتابت القرائية لا يستفيدون منها، ونعطيك حالات، السيد الوزير، مثلا تتلقى في نفس مدرسة التعليم العتيق تيكون كتاب كرافد من روافد هاذ المدرسة وفي نفس الداخلية أو المكان نجد تلميذين، واحد في المدرسة ديال التعليم العتيق والآخر في الكتاب القرائي، الأول يستفيد من المنحة والآخر لا، فبالتالي نطالبكم السيد الوزير في النظر في هذا الموضوع.

اعتبارا للأدوار المهمة التي تقوم بها المدارس العتيقة نساتلكم عن الإجراءات التي قتمت والتي تنوون القيام بها كذلك لتأهيل وإصلاح هذه المدارس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

التعليم العتيق - كما قلتم - مؤسسة وراث ومجال له تاريخه وله حاضره ويرجى منه رسالة متميزة في المستقبل، لهذه الأسباب فإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الوصية على هذا التعليم قامت بأمر تعلمونها وستقوم بأمر أخرى، من هذه الأمور تطوير الاعتمادات المخصصة لهذا التعليم منذ كانت 3 الملايين درهم في 2004، الآن والمحمد لله 359 مليون درهم ولا تكفي، تطورت شبكة المدارس من 114 إلى 209 علما بأننا أعدنا ترتيب الأمور، يعني ميزنا الكتابت عن المدارس التي تدرس الأطوار المتناسبة مع القوانين التي صدرت فيما بين التعليم العتيق والتعليم العمومي، يعني الملاءمة. ثالثا، تأطير هاذ القانون وهذه من الأمور الأساسية اللي اختص بها المغرب كله، وهي أمام العالم وكشفي، العالم الإسلامي يتطلع إلى شيء من هذا التأطير القانوني وإعداد النصوص الملائمة للتدريس.

رابعا، الاستفادة من نظام بيداغوجي وتقني جعل معدل النجاح لا يقل في جميع المراحل عن 75%.

خامسا، تقدم لمؤطريه الأحرار تحفيزات قدرها هاذ العام 193 مليون درهم بمكافأة ما بين 1000 و4000 درهم.

سادسا، يستفيد البرنامج من تكوين مستمر.

سابعا، يستفيد من دعم اجتماعي للطلبة قدره 65 مليون درهم.

ثامنا، يخول للناجحين شهادات وطنية.

تاسعا، تمت إعادة هيكلة جامعة القرويين.

والوزارة كما تعلمون ستواصل متابعة هذا الإصلاح وتجويده، علما بأن التعليم العتيق هو مرحلة وفي مرحلة قد تستمر 10 سنوات للوصول فيه إلى ما ينبغي أن يكون في الحقيقة من الملاءمة ومن الدعم ومن التنظيم القانوني، مزيد من التنظيم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

هم المحافظون على المساجد وهم المحافظون على المنشآت الدينية وهم الساهرون على توفير الجو المناسب لإقامة الصلوات الخمس اليومية، كذلك يقومون بمهام أساسية لتحسيس والتوعية بالنموذج الإسلامي المغربي القائم على الإنسانية والقائم على المحبة والأخوة والاعتدال، وفي محامهم هذه فهم يشكلون حصن منيع ضد التطرف الديني ويحافظون على الأمن الروحي والأمن الديني للمغاربة.

لذلك السيد الوزير أمام قدسية وأمام عظمة هذه المسؤولية التي يقوم بها القيمين الدينيين تبقى المكافآت الممنوحة لهم هزيلة، لا تسمح لهم بأن توفر لهم ظروف العيش الكريم، ونحن نعلم على أن مهام سواء الأذان أو الإمامة أو محام الخطيب هي مهام لها مكاتبها وأن القائم عليها يجب الإعلاء من شأنه لأنه يبقى نموذج وبقية قدوة لدى الجماعة التي يقوم بمهمته بينها. لهذا السيد الوزير فتساؤلنا هو: هل لدى وزارتك تصور أو هل لديها استراتيجية لتحسين من الظروف والوضعية لهؤلاء القيمين الدينيين؟ ونحن نعلم كما أشرنا إلى ذلك السيد الوزير بما قمتم به ولكن نود الاستماع لتصور مستقبلي لهذه الفئة. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

#### السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد المستشار المحترم،

أشكركم على سؤالكم كما شكرت السيد المستشار على سؤاله.

كما تعلمون هذا أيضا، هذا القطاع أيضا مثل القطاع، كل قطاعات الشأن الديني هي في مرحلة انتقالية، نقلها بكيفية يسهر عليها أمير المؤمنين بكل ما يتطلبه العناية بالحفاظ على ثوابت هذه الأمة والعاملين فيها، فهي كذلك مرحلة أين كنا وأين أصبحنا.

هذه العناية المنصوص عليها في القانون الذي يتكلم عن الأئمة، الظهير الشريف التي هي من اختصاص إمارة المؤمنين تظهر في الوضعية من خلال ارتفاع الميزانية المخصصة لهم من 60 مليون عام 2004 إلى مليار و227 مليون هذا العام.

تميزت هذه السنة بالخصوص بأمر أمير المؤمنين حفظه الله الرفع من المكافأة الشهرية ب 300 درهم كل عام لمدة 4 سنوات، الأمر الذي سيكلف 800 مليون درهم.

تقدم للأئمة مقابل الحضور في التكوين المستمر مكافآت قدرها 106

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

#### السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

ما كإنيش تهرب ولا تملص ولا شيء من هذا. أنا قلت بأن هذا واحد التعليم جاي من واحد الوضعية باش يمشي لوضعية أخرى كخصوص مدة، لأنه لكون اعطيناه لكم شخصيا باش تقول لي كيفاش يمكن لي ندمج هاذوك الناس اللي تمك في الوظائف راه ما غاديش تلقى لي الحل. فلذلك احنا كنتعاملو معه بما ينبغي لا من ناحية التلاميذ والسن دياهم ولا ومن ناحية الجهات الحرة اللي تتقوم به، وتتحافظو عليه وتتحافظو على الأساس دياهم، احنا ماشيين فيه، ولكن نتفقو بأن القضية ما فيها لا تهرب ولا شيء من هذا القبيل.

هاذيك المنحة ديال 150 درهم ما تبتلقوهاش التلاميذ ديال التعليم العمومي، كإني امتيازات كثيرة، ثم راه تتعطي للمؤسسات واحد العدد ديال الامتيازات باش يكونو داخلية إلى غير ذلك، كإنيتمتع بأمور لا يتمتع بها الناس في التعليم العمومي، فلذلك احنا ماشيين فيه.

#### السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه، تصحيح الوضعية المادية للقيمين الدينيين والأئمة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

#### السيد المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير المولة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

نحن نعلم على أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تسهر على النهوض بأوضاع القيمين الدينيين.

كذلك، السيد الوزير، نحن على علم تام بالمجهودات التي تقوم بها وزارتك من أجل إدماج هاذ الفئة ومن أجل تحسين الوضعية المادية والاجتماعية لها. لكن، السيد الوزير، ما يجب التنبيه إليه هو أن المجهودات التي تقوم بها وزارتك تجاه هذه الفئة لا تتناسب ولا تتلاءم مع المهام ومع المسؤوليات المسندة للقيمين الدينيين، فأنتم تعلمون على أن القيمين الدينيين

الآن بالإضافة إلى تكوين الأئمة والمرشدين في معهد محمد السادس اللي هما مخرجين من الجامعة، راه فاتحين لكل الأئمة اللي عندهم شهادات أنه واحد الكوفا معينة في السنة أنهم يكونو في نفس الوضعية ويمرو للوضعية ديال سلم 10، فهناك مجهودات وستستمر، وكذلك احنا في مرحلة انتقالية في هذا الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

شكرا لمساهمتم جميعا.

ورفعت الجلسة.

مليون درهم.

يستفيد القيمون الدينون من تغطية صحية كلفتها السنوية 21 مليون درهم.

يستفيد الأئمة من خدمات مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينين بكلفة 130 مليون درهم.

يستفيد أكثر من 65% من الأئمة من الشرط ودعم الجمعيات.

يستفيد 35% من الأئمة من مسكن وظيفي

والوزارة تبذل كل ما في وسعها لتحسين هذه الوضعية اللي هي كذلك

انتقالية ومرحلية، لأن في نفس الوقت مستوى الأئمة يرتفع، وكلما دخل أئمة جدد إلا وفي مستوى خاص ربما ما عندهم.